



سلسلة البحث الراجع

العدد الثامن

الأحزاب الإسلامية في تركيا

من النظام الوطني إلى العدالة والتنمية

كانون الأول ٢٠١٢

إعداد: مديرية المعلومات

فرع البحث الراجع

سلسلة البحث الراجع

العدد الثامن

الأحزاب الإسلامية في تركيا
من النظام الوطني إلى العدالة والتنمية

كانون الأول ٢٠١٢



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

سلسلة البحث الراجع: سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، دون التدخل فيها بالتحليل أو المناقشة.

– إعداد: مديرية المعلومات، فرع البحث الراجع

– الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

– تاريخ النشر: كانون الأول ٢٠١٢م الموافق محرم ١٤٣٤هـ

– العدد: الثامن

– الطبعة: الأولى

– حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن – خلف الفانتزي وورلد أوتوستراد الأسد

– فوق صيدلية سبيتي – بناية الإنماء غروب الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

فهرس المحتويات

مدخل.....	٥
أولاً: الأحزاب السياسية في تركيا ما قبل العدالة والتنمية.....	٧
– حزب النظام الوطني.....	٧
– حزب السلامة الوطني.....	٨
– حزب الرفاه.....	١١
– حزب الفضيلة التركي.....	١٤
– حزب السعادة.....	١٧
ثانياً: حزب العدالة والتنمية التركي.....	٢١
– التأسيس.....	٢٢
– الأهداف.....	٢٣
مشاركة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية.....	٢٧
الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.....	٣١
السياسة الخارجية التركية – في ظل حكومات العدالة والتنمية.....	٣٧
– العلاقات التركية – «الإسرائيلية».....	٤١
العلاقات التركية – الإيرانية.....	٤٥
الأزمة السورية والخلاف التركي – الإيراني.....	٤٨
أحداث الربيع العربي.....	٥١
الموقف التركي من الأزمة السورية.....	٥٣
– موقف حزب العدالة والتنمية من الأحداث في ليبيا.....	٥٧
المراجع.....	٦٠

مدخل

يعود تأسيس الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا إلى بدايات القرن الماضي بعد تولي مصطفى كمال أتاتورك الحكم ، حيث عرفت هذه الفترة نشوء حركات وجمعيات صغيرة تتبع طرق وطقوس خاصة بها كالطرق الصوفية والنقشبندية والتيجانية وغيرها من الطقوس التي كان يتبعها المسلمون...

لكن أول الأحزاب السياسية الإسلامية المنظمة في تركيا تأسست في الستينيات على يد نجم الدين اربكان باسم حزب النظام الوطني الذي حظر نشاطه بعد اقل من سنة على تأسيسه، ولم ييأس اربكان من إقفال حزبه القديم إذ سرعان ما أسس حزبه الجديد فيما بعد وهو حزب السلامة الوطني ثم حزب الرفاه وحزب الفضيلة وجميع هذه الأحزاب تم حظرها بقرارات قضائية ، إلى أن جاء العام ٢٠٠١ الذي تشكل فيه حزب العدالة والتنمية بقيادة طيب رجب أردوغان تلميذ اربكان وابنه الروحي.

وإذا عدنا إلى تاريخ هذا الحزب نجد امتدادا لحركات إسلامية قديمة، فهو ولد من رحم أحزاب إسلامية تم حظرها وحلها بقرارات من محكمة الدستور التركية، وتجمعت معظم الشخصيات في هذه الأحزاب في حزب واحد وهو حزب العدالة والتنمية. وقبل الحديث عن حزب العدالة والتنمية سنعرج قليلا على هذه الأحزاب المحظورة، وسنتناول بشكل موجز أهم المراحل التي مرت بها هذه الأحزاب، إلى أن نعود إلى الحزب الأبرز ألا وهو حزب العدالة والتنمية.

حدّد النظام السياسي الجمهوري الجديد في تركيا بعد تولي مصطفى كمال أتاتورك الحكم عدة مبادئ أساسية سارت عليها تركيا في القرن الماضي، وشكلت اللوائح التي وضعها حزب الشعب الجمهوري كونه حزب أتاتورك وحزب تركيا الأول مبادئ أساسية سار عليها الدستور التركي أيضا ، وأصبحت مبادئ الجمهورية والشعبوية والقومية والعلمانية التي وضعها حزب أتاتورك عام ١٩٢٣ كأربعة مبادئ أساسية ليس فقط للحزب كحزب إنما للدستور التركي أيضا، وأضيف إليها لاحقا في العام ١٩٣٥ مبدئي الدولانية والثورة ، وحاول أتاتورك في تلك الفترة اعتماد العلمنة في النظام السياسي والاقتصادي والقضاء على جميع المظاهر والطقوس الإسلامية في بلد يدين أكثر من ٩٩٪ من سكانه بالإسلام، إلا أن الانقلابات والظروف السياسية التي مرت بها تركيا ، غيرت مفهوم هذه المبادئ وذلك لوجود الأحزاب السياسية الإسلامية والطرق

* مهندس محركات الديزل وأول من طالب من على منبر مجلس النواب التركي بتحريم الماسونية في تركيا وإغلاق محافلها، وقد تأثر في بداية حياته بالطريقة النقشبندية.

الإسلامية كالنقشبندية والتيجانية وغيرها، ولا يمكن إغفال العنصر الكردي الذي بقي محافظاً على هويته الإسلامية (نتيجة سياسة القمع والتمييز العنصري التي مورست تجاه الأكراد خلال العقود الماضية وحتى إلى يومنا هذا)، بحيث أصبح من غير الممكن إلغاء وجود جمهور هذه الجماعات والأحزاب الدينية والمجموعات العرقية الكبير، فجاء دستور العام ١٩٨٢ (بعد الثورة الإسلامية في إيران) ليشكل نقلة نوعية في انتشار الإسلام السياسي في تلك الفترة، وبدأت مظاهر الإسلام تنتشر شيئاً فشيئاً في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أمام هذه الوقائع التي تحدثنا عنها نجد أن «دستور ١٩٨٢ حمل تغييرات جذرية في نظرة العلمانية إلى الدين، وعلى رغم تأكيده على العلمانية ومبادئ أتاتورك في المادة ٤٢، إلا أن المادة ٢٣ تشير إلى أن يأخذ تعليم الثقافة الدينية والأخلاق مكانة بين الدروس الإلزامية التي تدرّس في مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط تحت رعاية وإشراف الدولة. كما يؤكد التوجه الجديد للنظام العسكري ما ورد في الخطة الخمسية للتنمية التي أقرت في العام ١٩٨٣، وجاء في الخطة أن المجتمع التركي يمر في مرحلة تصنيع سريع وتغيير، ومن أجل حماية الدولة وعدم تشرذم الوحدة الوطنية، يقع دور كبير على عاتق المؤسسة الدينية»^(١).

١- نور الدين، محمد - قبة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار للنشر - بيروت ط ١ - نيسان ١٩٩٧ - ص ٢٧-٢٨.

أولاً: الأحزاب السياسية في تركيا ما قبل العدالة والتنمية

- حزب النظام الوطني

«شكل خوض نجم الدين اربكان الانتخابات مستقلاً ونجاحه في النيابة عن محافظة قونية محطة مهمة وتاريخية ساهمت في تأسيس أول حزب إسلامي سياسي في تركيا وهو حزب النظام الوطني.

تأسس حزب النظام الوطني في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٧٠، وأكد بيان الحزب على الماضي الإسلامي لتركيا دون ذكر كلمة إسلام، وشدد الحزب على أن الإسلام أساس ومصدر الحياة والنظام وكل معرفة وفضيلة، وهو شرط تحرر ليس تركيا فقط بل العالم كذلك وهو يتعارض مع المفهوم العلماني التقليدي للدولة، وتمثل الحزب في البرلمان في تلك الفترة إضافة إلى اربكان بنائين انتقلا إليه من حزب العدالة اليميني، وهما حسن اقصاي وعارف حكمت غونة.

لم يعمر حزب النظام طويلاً إذ تم حظره بعد انقلاب ١٢ آذار ١٩٧١ لمخالفته العلمانية، غادر اربكان بعدها إلى سويسرا لمدة قصيرة، ثم عاد ليؤسس بنفسه حزب السلامة الوطني.

- حزب السلامة الوطني

تأسس حزب السلامة الوطني في ١١ تشرين الأول عام ١٩٧٢ ، وقد شارك الحزب في انتخابات ١٤ تشرين الأول عام ١٩٧٣ ونال ١١،٨ ٪ من الأصوات، وحصل على ٤٨ نائباً من أصل ٤٥٠ نائباً ، كما شارك الحزب للمرة الأولى في ائتلاف حكومي في تركيا في ٢٦ ك٢ عام ١٩٧٤ ، إذ تولى أربكان في تلك الفترة منصب نائب رئيس الحكومة ، وشكل ثنائي ناجح مع حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، وفي كلا الائتلافين عامي ١٩٧٥-١٩٧٧ تولى أربكان منصب نائب رئيس الحكومة... وأصبح أربكان وحزبه جزءاً لا يتجزأ من الخطاب السياسي ولكن على النمط الإسلامي ، وساهمت مشاركة الإسلاميين في السلطة وللمرة الأولى في تعزيز النفوذ الإسلامي داخل إدارات الدولة وفي الحياة العامة ، ومع أن الأصوات التي نالها حزب السلامة قد انخفضت إلى ٨،٦ ٪ إلا انه حافظ على عدد الأصوات التي نالها سابقاً (مليون وربع مليون صوت)، واستمر الحزب مفتاحاً لأي ائتلاف حكومي مع الأحزاب الصغيرة الموجودة مع عدم حصول أي من حزبي الشعب والعدالة بمفرده على أغلبية مطلقة. واستمر هذا الوضع حتى ١٢ أيلول ١٩٨٠ تاريخ ثالث انقلاب في تاريخ تركيا، حيث اتخذ مجلس الأمن القومي عام ١٩٨١ قراراً بحل جميع الأحزاب السياسية ومنها حزب السلامة الوطني^(٢).

كان للحزب أثر كبير في قرار تركيا في آذار ١٩٧٤ بغزو قبرص واحتلال النصف الشمالي منها كرد على محاولة الانقلاب الذي قام بها أنصار ضم الجزيرة إلى اليونان بقيادة الكولونيل ألب أرسلان توركيش. وترتكز منطلقات حزب السلامة الوطني على نظرية مفادها : أن البلاد تتعرض لمؤامرة امبريالية صهيونية شيوعية تستهدف الوقوف ضد إقامة الدولة الدينية.

علاوة على ذلك، عارض الحزب الوجود العسكري الأمريكي في تركيا واعتبره موجهاً ضد الدول الشرق أوسطية، وشدد الحزب على أن انتشار المبادئ الإسلامية لا ينبغي أن يكون بالقوة بل من خلال خلق بيئة منفتحة للفرد المسلم.

آراء وأفكار الحزب

- ضرورة عودة المؤسسات المهمة التي تركز العقيدة الإسلامية.
- العمل على إرجاع الناس إلى الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

٢- المصدر السابق -ص- ٢٣-٢٤-٢٥.

- الحكم وسيلة لمرضاة الله وخدمة للأمة.
- إصلاح التعليم ليكون أداة موجهة إلى الأخلاق الفاضلة.
- افتتاح المصانع في الأناضول واستيعاب الشباب للعمل فيها بدلاً من هجرتهم للعمل في أوروبا مما يفقدتهم دينهم وأخلاقهم.
- ضرورة مقاطعة السوق الأوروبية المشتركة.
- إصلاح جهاز الإعلام ليخدم مصالح الأمة وينمي ثقافتها.
- قيام التصنيع الثقيل وكذلك التصنيع الحربي^(٣).

في هذا السياق لا يمكن إغفال تأثير الثورة الإسلامية في إيران على الحركات الإسلامية في تركيا، «فقد أعرب أربكان وحزبه عن دعم الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، واعتبرها ضربة للاتجاه العلماني والغربي. ومع أن الاختلافات المذهبية بين السنة والشيعة كانت من عوامل ضبط التأثير المباشر للحدث الإيراني على تركيا، إلا أنه لا مراء في أن الثورة الإيرانية أطلقت دعماً معنوياً كبيراً وأحياناً مادياً للحركات الإسلامية في تركيا. فظهرت منظمات كثيرة في تركيا تسعى لتقليد نموذج الثورة الإسلامية في إيران»^(٤).

استطاع نجم الدين أربكان خلال ترؤسه حزب السلامة و توليه نيابة رئاسة الحكومة في تلك الفترة أن «يصنع أول اختراق إسلامي حقيقي للسلطة التنفيذية في الجمهورية العلمانية منذ تأسيسها على يد أتاتورك. ولم يمهل أربكان الحكومة طويلاً إذ ما لبث أن صوتت تركيا في الأمم المتحدة لأول مرة منذ إعلان الجمهورية لصالح الحق الفلسطيني في استرداد أرضه المغتصبة من قبل الصهاينة، بل وزادت الحكومة بضغط من جناح أربكان التصويت إلى جانب القرار الدولي الذي يعتبر الصهيونية حركة عنصرية، فضلاً عن اعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، كما استطاع أيضاً أن يحقق العديد من النجاحات على الصعيد الداخلي، مثل قيادة حملة للتنمية الصناعية، مركزاً على الصناعات الثقيلة، إذ نجح في إقامة ٧٠ مصنعاً خلال سنتين، وذلك فضلاً عن افتتاح ٣٠ مدرسة دينية، كما بلغ في عهد هذا الائتلاف عدد طلاب مدارس الأئمة والخطباء ما يزيد عن خمسين ألف طالب. وشهدت هذه الفترة بداية ظهور الشباب رجب طيب أردوغان الذي تخرّج من مدارس الأئمة والخطباء، وتولى منصب رئيس فرع الحزب في مدينة إسطنبول، ولاقى نشاطه

٣- الحركات والأحزاب الدينية في تركيا - موقع السكينة-١٢-١-٢٠١٢ - <http://www.assakina.com/center/parties/8202.html?print>

٤- نور الدين، محمد - قبة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار للنشر - بيروت ط ١ - نيسان ١٩٩٧ - ص - ٢٩ - ٣٠.

إعجاب نجم الدين أربكان، ثم تحول الإعجاب بعد ذلك إلى احتضان ورعاية لأردوغان، الذي تنبأ له أربكان بمستقبل باهر.

عندما شعر حزب السلامة بقوته، وبأنه صار جزءاً من الحياة السياسية في تركيا، شرع مُنظِّروا الحزب بشن حملة إعلامية منظمة على أسس العلمانية في تركيا وبيّنوا للناس أن الإطار السياسي لتركيا الجديدة يناقض المبادئ الأساسية للإسلام، حيث يقضي الإسلام بتوحيد السلطات السياسية والدينية تحت سيطرة الدين، وفي هذا المعنى فإن العلمانية والنظام العلماني ضد الإسلام والشريعة وخاصة تطبيقها في تركيا، وإن الخونة هم وحدهم الذين يقولون بأن الدين والسياسة شيان منفصلان، لأن المسلمين لا يفصلون شؤون الدنيا عن شؤون الآخرة... كما طالب الحزب بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وضرورة وقف التعامل بالربا، ووقف محاولات الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وتركيزه على الدعوة لإنشاء سوق إسلامية مشتركة.

وبقدوم عام ١٩٨٠ كانت السماء السياسية في تركيا ملبدة بالغيوم وتندر بالكثير من الصواعق، إذ نفذ صبر جنرالات الجيش التركي فأخذوا يتحينون الفرصة للانقضاض على حزب السلامة وزعيمه أربكان. وكانت الشرارة لهذا الأمر عندما أقام حزب السلامة مهرجاناً جماهيرياً في مدينة قونية بعنوان تحرير القدس وحضره مائة ألف تركي، وعلته الشعارات الإسلامية والتهنئات المنادية بتأسيس دولة إسلامية، فسارع الجيش التركي بالانقلاب والاستيلاء على السلطة في ١٢ أيلول ١٩٨٠، واتخذ الانقلابيون قراراً بحظر حزب السلامة الوطني ووجهت لزعيمه أربكان وزملائه تهمة تدور حول حرص حزب السلامة على إعادة دولة الإسلام لتركيا والتخلص من الأفكار العلمانية والمبادئ الكمالية^(٥).

٥- نجم الدين أربكان.. المجاهد الإسلامي التركي - موقع قصة الإسلام - <http://www.islamstory.com>.

- حزب الرفاه

تأسس حزب الرفاه الإسلامي في (١٩٩١ تموز عام ١٩٨٣ وهو امتداد طبيعي لحزب السلامة الوطني الذي حُظرت نشاطاته إثر انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، وفيما كانت قيادات حزب السلامة الوطني وعلى رأسها نجم الدين اربكان وشوكت قازان وغيرهم قيد الإقامة الجبرية أو النفي أو السجن، تداعى من بقي حرا من أعضاء الحزب إلى تجميع شملهم والسعي لتأسيس حزب جديد على أنقاض الحزب المحظور، وهكذا ولد حزب الرفاه بقيادة احمد تقدال وبتنسيق مع زعامات حزب السلامة الممنوعة من ممارسة النشاط السياسي، وعاد نجم الدين اربكان إلى زعامة حزب الرفاه في شهر تشرين الأول عام ١٩٨٧ بعد رفع الحظر عن نشاط جميع زعماء الأحزاب المحظورة^(٦).

شارك حزب الرفاه في الانتخابات البلدية الجزئية وللمرة الأولى بعد تأسيسه عام ١٩٨٤، "ونال ٤،٤٪ من الأصوات وسبب هذا التدني أن الحزب كان يؤسس نفسه من جديد، ثم أن فئة كبيرة من قادة السلامة الوطني كانت قد انخرطت تحت مظلة حزب الوطن الأم... وذهبت معظم أصوات حزب الرفاه إلى حزب الوطن الأم، ونال حزب الرفاه في الانتخابات البلدية عام ١٩٨٤ ٧٧٨،٦٢٢ ألف صوت، كما نال في الانتخابات النيابية عام ١٩٨٧ - ١،٧١٧،٤٢٥ صوت بنسبة ١٦،٧٪. بمجموع نواب قارب ٢١ نائبا، وتابع صعوده في الانتخابات البلدية عام ١٩٨٩ بنيله نسبة ٩،٨٪ من الأصوات، ومنذ ذلك التاريخ بدأ حزب الرفاه يضع يده على بلديات كبرى مثل قونية، سيواس، اورفه وغيرها.

كما خاض الحزب الانتخابات النيابية في ١٠-١-١٩٩١ - بالتحالف مع حزب الحركة القومية وحزب الديمقراطية، وحقق هذا الائتلاف نجاحا مهما بلغت نسبته ١٦،٩٪، وقدرت نسبة الرفاه من هذه الأصوات ١١-١٢٪، وقارب عدد نواب الرفاه بأربعين نائبا من أصل ٤٥٠ نائب. وحقق الحزب انتصارا تاريخيا في الانتخابات البلدية التي جرت في ٢٧ آذار ١٩٩٤، حيث حل في المركز الثالث بنسبة ١٩،٠٧٪، وللمرة الأولى فاز الرفاه برئاسة أهم بلديتين في تركيا وهما اسطنبول وانقره، ويبدو أن انتخابات العام ١٩٩٤ البلدية مهدت للفوز الساحق الذي حققه الرفاه في الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٤ ك ١٩٩٥، إذ سجل فيها الرفاه ما نسبته ٣٨٩،٢١٪ من الأصوات، مسيطرا على المجلس النيابي بـ ١٥٨ نائبا، مشكلا حكومة جديدة وللمرة الأولى في ٢٩ حزيران ١٩٩٦ برئاسة نجم الدين اربكان وبالائتلاف مع تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم،

٦- نور الدين، محمد - قبة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار للنشر - بيروت ط ١ - نيسان ١٩٩٧ - ص ٥٧.

ولم يكتف حزب الرفاه بانتصاره عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، وإنما حصل في الانتخابات البلدية الجزئية التي جرت في ٢ - حزيران - ١٩٩٦ على ٢٣،٥٢٪ من الأصوات^(٧).

وفي مقارنة الخطاب السياسي بين حزبي الرفاه والسلامة الوطني نجد أن "حزب الرفاه تميز عن سابقه حزب السلامة الوطني بعدد من الخصائص عكست قدرته على تطوير مؤسساته وخبراته التنظيمية والتعبوية في إدارة العمل السياسي، سواء كحزب معارض أو كطرف في ائتلاف حاكم، فلم يقتصر باستقطابه على التجار القرويين وأعضاء الطرق الدينية، وإنما امتد ليشمل شرائح جديدة من الفئات المهمشة من التجار الصغار والموظفين والطلبة. ومثلت الكثير من المواقف السياسية لحزب الرفاه امتداداً لكثير من المبادئ التي قام عليها حزب السلامة الوطني من حيث انتصار الدولة العلمانية وما تتبناه من سياسات نابعة من عقلية المحاكاة للغرب ذي الثقافة المتعارضة مع القيم التركية وموقفه برفض انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية لتهديد ذلك لمصالح تركيا الحقيقية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والدعوة إلى انضمام تركيا كدولة قائد إلى مجموعة إسلامية جديدة تضم بلدان العالم الإسلامي كافة في إطار منظمة للتعاون الدفاعي وأخرى للتعاون الثقافي، وسوق إسلامية واحدة وعملة واحدة يتم تداولها في العالم الإسلامي.

إلا أن النجاحات المتتالية التي حققها الحزب بحصوله على نسبة متقدمة في الانتخابات البرلمانية والبلدية، ودخوله في ائتلافات حاكمة مع أحزاب سياسية متنوعة في تركيا وإدراك قيادات الحزب بشكل أكثر الواقع السياسي التركي ومتطلباته، هذا بالإضافة إلى اتساع وتنوع قاعدته الانتخابية، واحتوائه على كوادر قيادية تتوزع ما بين اتجاهات ليبرالية ومحافظه وراдикаلية، كل هذه العناصر أدت إلى إضفاء طابع أكثر براغماتية ومرونة على مواقفه السياسية. كذلك ساهم هذا الأمر في عدم تحول حزب الرفاه إلى حزب ديني، وإنما حرص على تأكيد التزامه بالمنظور القومي ونفي الصبغة الدينية البحتة التي حاولت الأوساط العلمانية أن تضيفها عليه. مع ذلك يمكن التأكيد أن تجربة حزب الرفاه قد تميزت عن تجارب معظم حركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي بتبنيها الكامل لقواعد الديمقراطية وقيم التنظيم الحزبي الذي يمارس العمل السياسي من أجل الوصول إلى السلطة، لا دعوة الناس للالتزام بتعاليم الإسلام بمعزل عن السياسة، رغم حرصه كحزب على التمسك بثوابت عامة لما يمكن تسميته بخطاب حركات الإسلام السياسي المناقض لايدولوجيا الغرب الثقافية والسياسية وعلى التمسك بالنموذج البديل الإسلامي الحضاري.

ونجد أن تجربة وصول حزب الرفاه إلى الحكم متحالفاً مع حزب الطريق القويم مثل نقطة حاسمة في تاريخ النظام العلماني التركي، والحقيقة أن الرفاه لم يختلف في توجهاته تجاه عدد من القضايا الجوهرية عن سابقه من الأحزاب العلمانية الأخرى، كتسريح المتطرفين الإسلاميين من الجيش، والتعاون العسكري

٧- المصدر السابق - ص - ٩٠ - ٩٤.

مع إسرائيل والقضية الكردية، فقد طَبَّقَ الحزب قرارات مجلس الأمن القومي بحذافيرها، كما انه لم يَقم باتخاذ أي إجراء قد يمسّ مبادئ العلمانية إلا محاولة إلغاء قانون منع الحجاب للعلامات بالهيئات الحكومية، وسرعان ما تراجع عنها. لقد كانت موجات العنف والفوضى الداخلية قبل انقلاب عام ١٩٨٠، على الرغم من عدم تورط حزبي النظام الوطني والسلامة الوطني فيها بشكل مباشر، إلا أن إلغاء كل منهما على التوالي (الأول عام ١٩٧٣) (والثاني عام ١٩٨٠) يفسر اتصاف سياسة حزب الرفاه وقيادته بالخذر في إعلان مواقف إسلامية متشددة آزاء بعض القضايا لعدم استفزاز المؤسسة العسكرية، فلم يَقم الحزب بانتقاد الدولة العلمانية القائمة أو الفترة السابقة ولا سيما فترة أتاتورك، كما إن العامل الخارجي بقي حاضراً بالقوة لجهة علاقات تركيا بحلف الأطلسي، والرغبة التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما أثر على خطاب التيار الإسلامي وأدى إلى اندماجه في منظومة القيم الديمقراطية الغربية تدريجياً^(٨).

وأسوة بقرارات الحل التي رفعتها المحكمة الدستورية التركية على الأحزاب التي شكلها اربكان جاء القرار الفصل من نفس المحكمة بحل حزب الرفاه بتاريخ ١٨ - ٢ - عام ١٩٩٨، وكان وقع هذا القرار «لطيفا على أعضاء الحزب المنحل، وشعروا بشيء من الرضا إذ كان يمكن أن يكون القرار أقسى بمراحل، فقرار الحل لا يمنع حتى رئيس الحزب نجم الدين اربكان من ترشيح نفسه مستقلاً في أي انتخابات مقبلة، ويسمح لجميع أعضاء الحزب ونوابه بالعمل السياسي وتشكيل الأحزاب باستثناء سبعة منهم وان لم يمنعهم القرار من ترشيح أنفسهم كمستقلين في أي انتخابات جديدة»^(٩).

ويذكر في هذا المجال إلى انه بلغ عدد المنتسبين لحزب الرفاه «أكثر من أربعة ملايين و ٢٠٠ ألف عضو، فيما بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم لمصلحته في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥ نحو ستة ملايين ناخب»^(١٠).

٨- عماد، عبد الغني - الحركات الإسلامية والإصلاح السياسي - دراسة مقارنة بين التجريبتين الإيرانية والتركية - مجلة الغدير - العدد ٥٠ - أيار - ٢٠١٠ .

٩- خاشقجي، جمال - أهل الرفاه يشعرون بالرضا لان قرار المحكمة كان معتدلاً - صحيفة الحياة - ١٨-١-١٩٩٨ .

١٠- حزب الرفاه - صحيفة النهار - ١٦-١-١٩٩٨ .

- حزب الفضيلة التركي

تعود بدايات تأسيس حزب الفضيلة «إلى ١٧ كانون الأول من العام ١٩٩٨ عندما استبق زعيم حزب الرفاه نجم الدين اربكان حل المحكمة الدستورية التركية حزب الرفاه ومصادرة أمواله ومقاره وختمها بالشمع الأحمر ، وفوق ذلك حظر أي نشاط سياسي له شخصيا لمدة خمس سنوات، فأوحى إلى احد معاونيه وهو إسماعيل البتكين تأسيس حزب جديد سماه حزب الفضيلة. وفي غضون الأشهر الثلاثة التالية حدث ما كان متوقعا إذ بدأ أعضاء حزب الرفاه المنحل وكوادره بالانتقال إلى حزب الفضيلة ، واكتملت لعبة تغيير الاسم التي أشار إليها اربكان بانضمام معظم نواب الرفاه في البرلمان إلى الحزب الجديد ، وجاء قرار تشكيل الحزب الجديد ليدفع بالمدعي العام في تركيا إلى القول ، إذا رأينا أن أي حزب سيحل مكان الحزب الذي تم حله أي الرفاه فسنسعى كي تصدر المحكمة الدستورية القرار نفسه بحقه أي حله أيضا ومصادرة أنشطته^(١١).

بعد حظر نشاط اربكان ومصادرة أمواله لمدة خمس سنوات ، ظل اربكان يعمل في الظل من خلال حزب الفضيلة وظل الزعيم الأوحده له بحيث انه يشرف على جميع القرارات المتعلقة بالحزب، «فقد عين إسماعيل البتكين زعيما للفضيلة وهو محاميه وعين أيضا رجائي قوطان رئيسا للحزب وعبد الله غول نائبا لرئيس الحزب وجميعهم مقربين جدا منه ، ولم يكن حزب الفضيلة وكذلك سلفه الرفاه بحاجة إلى تمويل خاص ، لان الدولة تقدم لكل حزب ما يقارب الخمسة ملايين دولار سنويا ، ولو لم يتم حظر هذين الحزبين المذكورين لحصلوا على هذا المبلغ ، ولم يعتمد أيا منهما على تمويل خارجي ، إنما تم تمويلهما من أتباعهم في تركيا وأوروبا ، كما أن غالبية العمال الأتراك كانت تدعم حزب الفضيلة وتقدم له الأموال^(١٢).

وفي تطور ملفت لتاريخ الأحزاب الإسلامية التي أسسها اربكان بدءا من حزب النظام الوطني إلى حزبي السلامة و الرفاه ، جاء قراره مشاركة المرأة في العمل السياسي مهما ، إذ انه وللمرة الأولى تم إشراك المرأة التركية في العمل الحزبي الإسلامي ، حيث عيّنت أربع نساء في القيادة المركزية لحزب الفضيلة بينهم الصحفية والكاتبة الشهيرة ناظلي الجاق، ومع أن حزب الفضيلة ناضل بشدة من اجل حرية المرأة في ارتداء الحجاب. كما ناضل لدخول المرأة المحجبة الوظائف العامة والنيابة والجامعات، «إلا إن ناظلي الجاق لم تكن محجبة. «وارتبطت بالحزب حادثة منع نائبته (مروة قاوقجي) من دخول البرلمان والتي كانت المرأة الوحيدة المحجبة فيه، وهو الأمر الذي أحدث ضجة سياسية وإعلامية داخل

١١- فاعور، كامل - حزب الرفاه التركي المحظور ينبعث في حزب الفضيلة - تحالف علماني إسلامي يدعو إلى انتخابات مبكرة - مجلة الكفاح العربي - ٧-٣-١٩٩٨.

١٢- الحسيني ، هدى - الشرق الأوسط في أنقرة- تركيا إلى أين - هل الهدف إقامة جمهورية إسلامية في تركيا ؟ صحيفة الشرق الأوسط - ١٩-٦-١٩٩٨.

تركيا وخارجها انتهت بإسقاط عضويتها لرفضها خلع الحجاب وإسقاط جنسيتها التركية ونفيها خارج البلاد»^(١٣).

واجه حزب الفضيلة «تعنتنا شديدا من المؤسسة العسكرية، ولعل أبرزها إدانة رئيس بلدية اسطنبول (آنذاك) رجب طيب أردوغان في ٢٤ أيلول ١٩٩٨، والحكم عليه بالسجن لمدة عشرة أشهر بسبب خطاب كان قد ألقاه في كانون الأول ١٩٩٧ بالقرب من سعرت وقال فيه: أن المساجد هي ثكناتنا، والمآذن حرابنا، والقباب خوداتنا، والمؤمنون جنودنا*...، وتمثل إدانته فصلا في المعركة التي أطلقتها الدولة التركية في شباط ١٩٩٧ ضد النشاطات الإسلامية ويقوم فيها الجيش بدور رئيس»^(١٤).

وبالفعل استقال رجب طيب أردوغان من عضوية حزب الفضيلة وقال انه «كان قد اجبر على الاستقالة بوسائل قانونية ولكن غير عادلة، وأرسل أردوغان رسالة إلى قيادة الفضيلة يعلمها فيه باستقالته»^(١٥).

وفي إطار الحملات المستمرة على حزب الفضيلة في تلك الفترة «طلبت وزارة العدل التركية رفع الحصانة البرلمانية عن ثمانية نواب من حزب الفضيلة بينهم رئيسه رجائي قوطان في إطار قضية مالية تناول مبلغ قدره أربعة ملايين دولار»^(١٦).

كما أصدرت المحكمة الدستورية العليا في أنقرة حكماً يقضي بإغلاق الحزب وحظر نشاطه ومصادرة ممتلكاته، بعد اتهامه بانتهاك الدستور والمبادئ العلمانية والجمهورية، ليصبح رابع حزب له توجه إسلامي يُحظر نشاطه بعد حظر أحزاب النظام الوطني والسلامة والرفاه التي كان يتزعمها جميعاً (نجم الدين أربكان)، «ولتنتهي مسيرة استمرت ثلاث سنوات و٦ أشهر و٤ أيام من ١٧ ك ١ إلى ٢٢ حزيران ٢٠٠١، علما أن الدعوى لحظره بدأت في أيار ١٩٩٩، أي إنها استمرت سنتين، وساهمت تصريحات ومواقف النواب نازلي الجاق وبكير طوقات ومروى قاوقجي ورمضان بني ده ده ومحمد سيلاي بشكل رئيس في إغلاق الحزب حتى إنهم منعوا من العمل السياسي لمدة خمس سنوات وذلك بموجب المادة ٦٩ من الدستور، كما منعوا من أن يكونوا في عداد المؤسسين أو الأعضاء أو القياديين أو المراقبين لأي حزب خلال هذه المدة. بعد حل حزب الفضيلة أصبح من غير الممكن بقاء قاعدة من ١٦٪ من الناخبين (نحو ٧ ملايين صوت - في تلك الفترة) من دون حزب يمثل توجهاتهم»^(١٧).

١٣- الحركات والأحزاب الدينية في تركيا - موقع السكينة - ١٢-١-٢٠١٢ - <http://www.assakina.com/center/parties/8202.html?print>

١٤- العلاف، إبراهيم خليل - خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة - موقع دنيا الرأي - ١٠-١-٢٠١٢ - <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/09/34756.html>

١٥- أردوغان يستقبل من الفضيلة مضطراً - صحيفة السفير - ٢٧-١٠-١٩٩٨.

١٦- المؤسسة التركية تنخلص من القيادي الإسلامي الأبرز - صحيفة السفير - ٢٤-٩-١٩٩٨.

١٧- نور الدين، محمد - حظر حزب الفضيلة: انتقام الحراب من الحجاب - صحيفة المستقبل - ٢٦-٦-٢٠٠١.

* جزء من نص الخطبة التي ألقاها أربكان مأخوذ من قصيدة شعرية قديمة.

شهد حزب الفضيلة خلال مسيرته عدة انقسامات بين أعضائه وبين النواب المنتمين إلى هذا الحزب، كما ساهمت عوامل أخرى في زيادة الخلافات بين الحزب، منها اعتقال رجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول (في تلك الفترة) الذي شكّل ضربة قاسية للحزب «فخلال غيابه عن حزب الفضيلة تعرض الحزب لهزيمة في الانتخابات النيابية التي جرى تنظيمها في نيسان ١٩٩٩، حيث فاز بـ ٤،١٥٪ من الأصوات، مقارنة بنسبة ٣،٢١٪ كان حزب الرفاه فاز بها قبل ٣ سنوات، الأمر الذي أعطى الحزب حينها ١١١ مقعدا من مقاعد البرلمان الـ ٥٥٠. وهناك مؤشرات على حدوث انقسامات داخل حزب الفضيلة منها العامل العرقي المهم، فالزيادة المتسارعة في صفوف الناخبين لصالح حزب الرفاه خلال التسعينات كانت ناتجة إلى حد ما عن تأييد تركي واسع المدى يعود في الأساس إلى كل من الموقف المعادي للمؤسسة الحاكمة والذي تبناه الحزب، إضافة إلى تأكيده على الهوية الدينية بدلا من الأصل العرقي، لكن وخلال انتخابات العام ١٩٩٩ تخلى العديد من الإسلاميين الأتراك عن تصويتهم لصالح حزب الفضيلة من أجل حزب العمل القومي الذي يجمع بين الإسلام والقومية العرقية التركية، وهذا التحول زاد من الحيرة التي تواجه قيادة حزب الفضيلة، الأمر الذي يعني أن العودة لهوية دينية قطعية قد يشكل خطرا على القضية المطروحة أمام المحكمة الدستورية، كما انسحب نائبان بارزان في البرلمان من أصل كردي عن حزب الفضيلة لينضموا لحزب الوطن الأم في احتجاج واضح ضد قيادة الحزب لانتقادات داخلية بسبب نداءها الرامي للتعجيل بتنفيذ عقوبة الإعدام ضد أوجلان»^(١٨).

أمام هذه العوامل التي ساهمت في حل حزب الفضيلة التركي، لم يستطع قادة هذا الحزب تشكيل حزب سياسي موحد كما حصل في السابق، بل تشكل بفعل تلك الخلافات حزبان منفصلان ومختلفان فكريا وسياسيا وايدولوجيا، فكان أن شكل رجب طيب أردوغان حزب العدالة والتنمية الذي سار في طريق تجديدي، مطورا كثيرا من المفاهيم التي تتعلق بالحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، أما الحزب الآخر الذي اتخذ لنفسه طريقا مماثلا لحزب الفضيلة وكافة الأحزاب التي شكلها رائد الحركة الإسلامية في تركيا نجم الدين اربكان فهو حزب السعادة الذي أسسه رجائي قوطان.

١٨- الحركات الإسلامية في تركيا هل تدفعها سياسيات الحكومة إلى التطرف - صحيفة الشرق الأوسط - ٢٢-٥-٢٠٠٠.

- حزب السعادة

تأسس حزب السعادة في ٢٠ تموز ٢٠٠١ على أنقاض حزب الفضيلة الذي تم حله ، إذ انقسم حزب الفضيلة إلى حزبين الأول أي حزب السعادة الذي يمثل التيار المحافظ للحركة السياسية الإسلامية في تركيا برئاسة نجم الدين اربكان ، والثاني يمثل التيار المتجدد للحركة الإسلامية، بحيث سار كل منهم في طريق دون أن ينسى التيار المتجدد تراث وتاريخ وخبرة التيار القديم.

ترأس رجائي قوطان حزب السعادة في بداياته إلا أن الرئيس الفعلي والذي كان يقوده في الظل هو نجم الدين اربكان ، وانتخب أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب وعددهم ١٣٥ رجائي قوطان ، فضلا عن ٥٠ نائبا ممن كانوا يمثلون حزب الفضيلة. لم يستطع حزب السعادة الدخول إلى البرلمان وبالرغم من الدعوات التي وجهها اربكان إلى الناخبين للتصويت لحزبه إلا أن دعواته ذهبت سدى وذلك لعدم «تمكّنه من تجاوز نسبة ١٠٪ في انتخابات تشرين الثاني، بسبب المنافسة الشديدة التي لاقاها من حزب العدالة والتنمية، وكان حزب السعادة يعتمد على عودة نجم الدين اربكان إلى النشاط السياسي وقيادة الحزب في الانتخابات، لكن لجنة الانتخابات العليا أصدرت قرارا بعدم أهلية اربكان لعضوية البرلمان قبل أن يزول الحظر القانوني. هذا ويؤيد أعضاء الحزب (حزب العدالة والتنمية) عضوية الاتحاد الأوروبي مع الحرص على توسيع الحريات الديمقراطية دون المساس بالمبادئ التي تقوم عليها الجمهورية التركية من علمانية ونظام جمهوري»^(١٩).

«وعلى الرغم من خسارته في انتخابات العام ٢٠٠٢ ، إلا انه ظل محافظا على قوته الشعبية داخل المجتمع التركي ، وله قواعد شعبية بالداخل والخارج وله قدرة على التنظيم وحشد الجماهير، ولعل احتجاجات واقعة الرسوم الهزلية المسيئة لرسول الله (ص) التي نظمها في اسطنبول وشارك فيها الآلاف من أنصاره وكذا تنظيمه للموائد القرآنية الشعبية بالمحافظات التركية طيلة ثلاث سنوات وإصداره جريدة يومية وصحف أسبوعية ومجلات دورية وإنشاء محطة تلفزيونية وتنظيم المؤتمرات الدولية والاحتفالات الداخلية كلها تبرز تواجده الشعبي وتأثيره السياسي.

ويعتمد الحزب في أصواته على أتراك المهجر وطبقة التجار والمحجبات بالمدن والريف على حد سواء ، وله وجود قوي بمحافظات قونيا وإسطنبول وآقسراى وشانقيرى وقوجالى وأزمير وبورصا...، لكنه لازال مهددا بقوة من حزب العدالة والتنمية الذي سحب أصواته منذ عام ٢٠٠٢ ، ولا يزال

١٩- حزب السعادة - موقع الجزيرة نت - ١٢-١-٢٠١٢.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ED45C226-9A59-43E4-8721-3470CF0D27CA.htm -

الحزب يسير على مبادئ حركة ميللي قوروش (التجمع الوطني ومقرها ألمانيا والتي قادها أربكان) الرافضة للهيمنة الغربية وسياسة حلف الأطلسي والمؤيدة للتقارب مع العرب والمسلمين والابتعاد عن أمريكا وإسرائيل والمؤيدة للوحدة الاقتصادية الإسلامية والمعارضة لسياسة صندوق النقد الدولي والتطبيقات العلمانية المتطرفة»^(٢٠).

عاش حزب السعادة خضات وخلافات كثيرة بين أعضائه بسبب تأثير الفكر الأربكاني على الجيل الجديد داخل الحزب ، إذ انه لم يستطع الخروج من عباءة المؤسس أربكان ، وتولى على رئاسته منذ تأسيسه في العام ٢٠٠١ عدة رموز من التيار الإسلامي الذي كان يعتبر نجم الدين أربكان القائد لمسيرة الحركة الإسلامية في تركيا في بداية الستينيات، وأول رؤساء الحزب رجائي قوطان الذي امتدت رئاسته من ٢٠ تموز ٢٠٠١ إلى ١١ أيار ٢٠٠٣ ، ثم أعيد انتخابه في ٣٠-٢٠ ك - عام ٢٠٠٤ إلى ٢٩ حزيران عام ٢٠٠٨ . وبعد رفع الحظر عن قائد الحزب نجم الدين أربكان تولى رئاسة الحزب من ١١ أيار ٢٠٠٣ إلى ٣٠ ك ٢٠٠٤ - ٢٠٠٤ ، أما نعمان كورتولموش فقد انتخب رئيسا للحزب في ٢٦-١ - ٢٠٠٨ ، وبعد خلافات كبيرة بينه وبين أنصار أربكان داخل حزب السعادة قدم كورتولموش استقالته من الحزب بتاريخ ١-١-٢٠١٠ ، وأسس حزبا جديدا هو حزب صوت الشعب مع بعض أصدقائه في حزب السعادة وبعض الشخصيات اليسارية .

بعد استقالة كورتولموش وغلبة الفكر الأربكاني على حزب السعادة ، عاد المؤسس من جديد ليستلم دفة الحزب بتاريخ ١٧-١-٢٠١٠ ويقيم فيه حتى وفاته في ٢٧-شباط-٢٠١١ .

شكلت ” استقالة نعمان كورتولموش الذي علقت عليه الآمال لاستعادة المكانة لحركة المللي قوروش من رئاسة الحزب وكذلك وفاة المؤسس نجم الدين أربكان ضربة قوية لحزب السعادة . ففي الانتخابات الأخيرة توزعت أصوات القاعدة الشعبية المحافظة على الأحزاب الثلاثة العدالة والتنمية وحزب السعادة وحزب صوت الشعب .

وبوفاة القائد أربكان الذي لا بديل عنه من وجهة نظر جماعة المللي قوروش ، ذبل حزب السعادة ولا تظهر للحزب فرصة نجاح لا في المستقبل القريب ولا البعيد خاصة بعد فقدانه لدعم القيادات الإسلامية والكثير من الطرق الدينية الكبيرة ، وكما عبر العديد من المحللين السياسيين ، فإن حزب السعادة يبدو غير قادر على تلبية احتياجات تركيا الحديثة ، ففي السياسة يمكن أن تتبدل الظروف والأدوار ، ولكن لا ينتظر ذلك التغيير الكبير في أداء حزب السعادة نحو النجاح ، ومن هذا المنطلق

٢٠- التيارات والأحزاب السياسية التركية- موقع إخوان ويكيبيديا - حزب السعادة - ١٢-١-٢٠١٢ .
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

يمكن أن نقول إن حزب السعادة هو آخر أحزاب حركة المللي قوروش^(٢١) .

مواقف حزب السعادة

اعتبر زعيم حزب السعادة الإسلامي الأسبق رجائي قوطان «أن الاتحاد الأوروبي لن يضم تركيا في صفوفه مشيراً إلى أن الحكومة التركية ضيّعت الكثير من وقتها للوصول إلى هذا الهدف المستحيل. وانتقد قوطان خلال مؤتمر صحافي بشدة السياسة التي تنتهجها حكومة (حزب العدالة والتنمية) واصفا إياها بالخطئة ، مؤكداً أن المواطن التركي هو المتضرر الأول من تلك السياسة التي فشلت في التعامل مع الأمور بحكمة وعقلانية ، كما اتهم قوطان الدول الأوروبية بأنها وراء تصاعد وتيرة الإرهاب في العالم مشيراً إلى ان الاتحاد الأوروبي لن يقبل انضمام تركيا إلى صفوفه على الإطلاق. وأضاف قوطان، لقد نهبت الحكومة أكثر من مرة من مغبة السير في هذا الطريق الذي يؤدي إلى تنازلات ، وتابع لقد ضاعت قرص وغدا سيطالبون التفاوض على المياه الإقليمية في بحر ايجه ولا ندرى ماذا سيفعلون في المستقبل»...^(٢٢).

انتقد رئيس حزب السعادة التركي الحالي مصطفى كمالاك، سياسة رئيس وزراء بلاده رجب طيب أردوغان تجاه سوريا، مشيراً إلى أنه على خلاف مع أردوغان حول تعاطيه مع الموضوع السوري ، وقال كمالاك، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق : «لا نتفق مع سياسة حكومة أردوغان حيال الموضوع السوري، ولو كنا متفقين لما كنا موجودين في سوريا، وأمل ألا تشهد سوريا تدخلاً أجنبياً، وأشار إلى أن سوريا دولة إسلامية، والدول الإسلامية كفيلة بحل مشكلاتها في ما بينها، معتبراً أن الخلافات بين الدول الإسلامية عابرة ومثل المرض الذي يشفى بسرعة ، ورأى أن وجود مراقبين من جامعة الدول العربية في سوريا أمر جيد.

ووصف كمالاك لقاءه مع الرئيس السوري بشار الأسد بالمفيد جداً ، فقد عرضنا أمامه جميع أفكارنا ورأينا أن الرئيس جاد في عمليات الإصلاح ، وأضاف: يعرف الجميع أن البعض يريد زعزعة استقرار هذا البلد الجميل، والرئيس يعلم ذلك، وحول وجود عناصر (الجيش السوري الحر) في تركيا وقيامه بعمليات على الأرض السورية، قال كمالاك إن حزبه سيستفسر الحكومة التركية حول أسباب استضافة تلك الجهات، كما دعا المسلحين إلى ترك السلاح»^(٢٣).

٢١- مراد اوغلو ، عبد الله - هل أكمل حزب السعادة دورة حياته؟ - موقع إسلام اون لاين - ٢٠١٢-٣-٢٠ .
http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=965:%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D8%A3%D9%83%D9%85%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A&D9%87%D8%9F&Itemid=164&tmpl=component

٢٢- زعيم حزب السعادة الإسلامي التركي.. تركيا لن تدخل الاتحاد الأوروبي - ١٢-١-٢٠١٢ - موقع وكالة الأنباء الكويتية- كونا.

<http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1535656&language=ar>

٢٣- حزب تركي ينتقد تعامل أردوغان مع الملف السوري - موقع صحيفة الفجر الجزائرية - ٢٠١٢-٣-١٣ .

<http://www.al-fajr.com/ar/alhadath/202126.html>

وفي موقف آخر من سوريا قال مصطفى كمالاك «إن سورية تتعرض لمؤامرة كبرى تستهدف شعوب ودول المنطقة كلها وتحويلها إلى دويلات يسهل السيطرة عليها ، وأكد وقوف حزبه مع سورية في مواجهة المؤامرة الخارجية التي تتعرض لها استنادا إلى العلاقات التاريخية والاجتماعية التي تربط بين الشعبين، وأشار إلى أن الوفد سينقل إلى الشعب التركي حقيقة ما يحدث في سورية»^(٢٤).

كذلك اتهم كمالاك، الغرب والصهاينة بأنهم يتخذون سورية ذريعة لإفساد العلاقات بين تركيا وإيران، وأكد كمالاك أن تركيا وإيران دولتان مسلمتان مؤثرتان في المنطقة، وأنهما دائماً مستهدفتان من القوى الغربية، ويدفعونهما إلى الحرب.

وأضاف إن الغرب يتذرع بالديمقراطية والحرية ليقسم الدول الإسلامية، ودليل ذلك ما وقع في العراق وقتل ما يزيد عن مليون مسلم هناك، واعتبر كمالاك أن منظومة الدرع الصاروخية التي تقيمها قوات حلف الناتو على الأراضي التركية هي مشروع إسرائيلي، وسياسة الحكومة التركية في موضوع الدرع الصاروخية ومع الملف السوري خاطئة، وأن حزب العدالة والتنمية يسير في ركب السياسة الغربية ، وأكد على ضرورة تضامن المسلمين مع بعضهما البعض، ولا يجب على الدول المسلمة أن تتقاتل مع بعضها بسلاح الغرب، وأكد على أن خطة الإمبريالية في العالم تقصد قتل المسلمين، وأضاف، أن الغرب يلعب لعبة قدرة تجاه سورية، ويعمل على دفع تركيا إلى إحداث حرب في المنطقة^(٢٥).

٢٤- حزب «السعادة التركي» يؤكد تعرض سوريا لمؤامرة كبرى- موقع عربي برس ١٩-٣-٢٠١٢.

<http://www.arabi-press.com/?page=article&id=16103>

٢٥- اتهامات تركية لحزب العدالة والتنمية بالسير في ركب السياسة الغربية- موقع عربي برس - ١٩-٣-٢٠١٢

[.http://www.arabi-press.com/?page=article&id=13973-](http://www.arabi-press.com/?page=article&id=13973)

ثانياً: حزب العدالة والتنمية التركي

بعد حل حزب الفضيلة وانفراط حبات سبحة الأحزاب الإسلامية التي شكلها اربكان شيئاً فشيئاً، استقرت السبحة الأخيرة على حزب السعادة الذي يعتبر إلى حد ما آخر ميراث الاربكانية التقليدية خاصة بعد وفاة القائد والمعلم نجم الدين اربكان ، من هنا جاء تشكيل حزب العدالة والتنمية مكملًا إلى حد ما جزءاً أساسياً من ميراث الاربكانية، ولكن في إطار ليبرالي، يتمسك بأسس الدولة العلمانية التي وضعها أتاتورك في تعاطيه مع جميع الملفات السياسية والاقتصادية وفي السياسة الخارجية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وقضية الدرغ الصاروخي والعلاقة مع «إسرائيل» وغيرها من الملفات الخارجية، إلا انه في الملف الاجتماعي والديني ظل محافظاً على جذوره الإسلامية ولم تمنع مناداته بالعلمانية وتطبيقها من جعل معظم قاداته يمارسون كافة الطقوس الإسلامية من صلاة وصوم وحج.... ومن لبس الحجاب الإسلامي ، فأغلبية زوجات قادة الحزب يرتدين الحجاب، حتى أن بنات أردوغان أكملن دراستهن الجامعية في الولايات المتحدة وذلك لمنعهن من دخول قاعة الجامعة مع أن والدهن رئيساً لوزراء تركيا.

وينسب الى حزب العدالة والتنمية الفضل في النهوض بتركيا على المستوى الاقتصادي، ووضعها على طريق التقدم، حيث ذكر تقرير لمعهد الإحصاء التركي (تركستات) أن معدل النمو الاقتصادي في تركيا سجل مستوى فاق ٨٪ في الربع الثالث من العام ٢٠١١ لتحتل تركيا في المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين في معدلات النمو، وساهمت السياحة في رفع ودعم الاقتصاد التركي ، بحيث صنفت اسطنبول من أجمل وأهم المدن السياحية في العالم.

وقد تمكن الحزب من تقليص نفوذ القادة العسكريين الأتراك وترويض المؤسسة العسكرية وتحديد صلاحياتها من خلال تعديل الدستور التركي عدة مرات وذلك للحد من تدخلات العسكر في السياسة التركية.

التأسيس:

بتاريخ ١٤ آب ٢٠٠١ أسس عدد من النواب المنشقين عن حزب الفضيلة حزبا جديدا هو حزب العدالة والتنمية ، وفي هذا المجال قدم رجب طيب أردوغان الرئيس السابق لبلدية اسطنبول (آنذاك) مع بعض زملائه النواب طلبا إلى وزارة الداخلية التركية للترخيص لحزبهم ، وكان حزب العدالة والتنمية الحزب الذي يحمل الرقم ٣٩ في سلسلة الأحزاب التركية في العصر الحديث.

انتخب رجب طيب أردوغان رئيساً لحزب العدالة والتنمية بعد خروجه من السجن الذي قضى فيه عدة أشهر بسبب خطاب نارى ألقاه في مهرجان حزبي ... ، وسمح لأردوغان بالعودة إلى العمل السياسي بعد حظر دام لسنتين، وأعلن فور تعيينه في مؤتمر صحفي «أن الحزب سيكون وريث حزب العدالة اليميني (الذي كان يرأسه سليمان ديميريل رئيس تركيا السابق في العام ١٩٦٥) من حيث الأفكار وان الحزب يسعى إلى التنمية الوطنية في البلاد لجعل تركيا الدولة القوية والمتطورة في منطقة الشرق الأوسط. وضمت الهيئة المؤسسة للحزب الجديد في تلك الفترة ١٣ امرأة بينهن أربع نساء محجبات»^(٢٦).

«وانتخب بولند أرنيتش النائب عن منطقة مانيسا رئيسا للمجموعة البرلمانية للحزب، بعد تأسيس حزب العدالة والتنمية لم يحدث نقاش حاد أو منافسة قوية بين الحزب وحزب السعادة، ولم يصدر عن الأمين العام لحزب السعادة رجائي طوقان سوى تصريح قصير قال فيه : جذع الشجرة الكبيرة عندنا.. إن الذين انفصلوا عنّا سوف يعودون إلينا ثانية في الأيام القليلة القادمة ، لكن توقع طوقان لم يكن في محله إذ سرعان ما أثار إعلان تشكيل حزب العدالة والتنمية الكثير من التكهنات حول مستقبل الحركة الإسلامية ووضعيتها الراهنة خاصة أن بزوغ حزب العدالة والتنمية يأتي بعد ثلاثة أسابيع فقط من إعلان حزب السعادة بزعامه طوقان الزعيم الأسبق لحزب الفضيلة الذي أصرت قيادة الجيش على حظره باعتباره يشكل تهديدا مباشرا للأسس العلمانية الأتاتورية»^(٢٧).

ذهبت توقعات طوقان أدراج الريح إذ بقي حزب العدالة والتنمية الحزب الأول في تركيا ، وطرح تشكيله إشكاليات كثيرة على كافة الصعد السياسية والاقتصادية وأيضا على الصعيد الاجتماعي، بحيث استطاع أن يغير كثيرا من المفاهيم التي سارت عليها تركيا منذ تأسيسها على يد المؤسس أتاتورك، واستطاع أن يحقق أهدافه (الإسلامية) التي يطمح إليها محافظا في الوقت نفسه على الصبغة العلمانية

٢٦- الرئيس السابق لبلدية اسطنبول يؤسس حزبا جديدا في تركيا - صحيفة الشرق الأوسط - ١٥-٨-٢٠٠١ .

٢٧- العلاف، إبراهيم خليل - خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة- موقع السكينة - ٢٥-٤-٢٠١٢ .

<http://www.assakina.com/center/parties/8202.html>

لتركيا الحديثة بعد نهاية السلطنة العثمانية.

برزت أسماء كثيرة مؤسدة لحزب العدالة والتنمية في ذلك الوقت منهم، «عبد الله غول ، عبد اللطيف شذر ، محمد علي شاهين ، عرفان جوندوز، وصالح قابوصوز وهم من الأعضاء السابقين بحزبي الفضيلة والرفاه المغلقين دستورياً بين ١٩٩٨ - ٢٠٠١ إضافة إلى مجموعة من تيار يمين الوسط المنشقة عن حزبي الوطن الأم والطريق القويم أمثال جميل شيشك وعلي جوشكن وعبد القادر آقصور وقورشاد توزمن وقوقصال طوبطان. وساهمت مجموعة من رجال الأعمال المنتمين للتيار المحافظ الديمقراطي في تمويل إنشاء الحزب لكي ينافس تيارى يمين الوسط (الوطن الأم والطريق القويم) ويسار الوسط»^(٢٨).

احترار طيب رجب أردوغان كثيرا في تحديد اسم لحزبه الجديد إلى أن استقر به المطاف أخيرا على حزب العدالة والتنمية «أو اختصاراً بالتركية أق أو الأبيض ، ورمز الحزب الجديد المعبر عنه بلمبة صفراء جعل بعضهم يطلق عليه اسم حزب الللمبة ، لم يهضم الكثير بمن فيهم مقربون من أردوغان ومن الاتجاه التجديدي في الحركة الإسلامية هذا الاسم لأنه يذكر بمرحلة نمو البلدان المتخلفة ، فيما المطلوب اسم يتناسب مع مرحلة العولمة وتضخم حجم الاقتصاد ونموه لا تنميته.

ولأن الحزب الجديد يريد التوجه إلى كل تركيا واستقطاب شرائح مختلفة من المجتمع ، حرص قادة الحزب في حفل إعلان ولادته على الوقوف على مسافة ملحوظة من الجميع ، ولم يكن يوجد على المسرح اثناء حفل التأسيس سوى العلم التركي وصورة لآتاتورك»^(٢٩).

الأهداف:

نورد في الآتي اهم اهداف حزب العدالة والتنمية كما وردت في نظامه الداخلي:

حزب العدالة والتنمية: تجمع سياسي تم تأسيسه استنادا لدستور الجمهورية التركية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية و المعاهدات والوثائق التي صادق عليها مجلس الأمة التركي وقانون الأحزاب السياسية وقوانين الانتخابات... (المادة الثانية من القانون الداخلي لحزب العدالة والتنمية)

– يؤمن حزب العدالة والتنمية بان نظام الجمهورية مكسب للشعب التركي وان السيادة والحكم للشعب دون أية قيود وان الإرادة الوطنية هي القوة الوحيدة وهي فوق القوانين والأحزاب

٢٨- التيارات والأحزاب السياسية التركية- موقع الإخوان المسلمين -٢١-٤-٢٠١٢.

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

٢٩- نور الدين، محمد - تركيا الصيغة والدور - بيروت - ط ١- كانون الثاني ٢٠٠٨ - ص - ٢١-٢٣.

والأشخاص...

- يدافع الحزب عن تراب الأمة التركية ويعتبرها جزء لا يتجزأ ، و يحافظ على القيم الموروثة ، ويتعهد الحفاظ على الأسس التي أرسى قواعدها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك نحو تطوير تركيا.

- يعتمد الحزب على الإنسان كأساس له وأفضل واشرف خدمة سياسية هي خدمة الإنسان. ويعتبر جميع مواطني تركيا عائلة واحدة باسم الجمهورية التركية ويؤمن أن الدول المجاورة هي عوائل جارة.

- يحترم الحزب العقائد والأفكار والقوميات واللغة والقيام بالتنظيمات والحقوق المكتسبة من الولادة ويعترف بها ويؤمن أن الفروقات تعبر عن غنائها الثقافي.

- يرفض الحزب الإجراءات المخالفة لقواعد الديمقراطية والمجتمع وجميع أنواع التفرقة في علاقة الفرد بالدولة. ويؤمن بأن الدولة هي لخدمة المواطن ويعتبرها مؤسسة أنشأها المواطنون لخدمتهم.

- يؤمن الحزب ان سيطرة الإرادة الوطنية تتم بمنح الحرية السياسية الكاملة للمواطنين وذلك بنظام أغلبية جماعية ديمقراطية مشتركة.

- يؤكد الحزب على ضرورة قيام المؤسسات والأشخاص المسؤولين بحماية إرادة الجماهير والحرية السياسية للمواطنين...

- يؤمن الحزب أن للإفراد والتجمعات حق العيش حسب معتقداتهم والتعبير عن أفكارهم وممارسة شعائرهم الدينية والدعاية لها دون مخالفة القوانين لأجل هذا فلا يحق للدولة محاربة طائفة معينة دون وجه حق...

ييدي الحزب اهتماما خاصا لتطبيق الفكرة الاجتماعية التي تؤمن للإنسان العيش كإنسان.

- يعتبر الحزب الإنسان أساس للنمو الاقتصادي وهدفا له ، وهدفه تأسيس القواعد وجميع المؤسسات لخدمته. ويؤكد على أن دور الدولة في الاقتصاد تنظيميا ولأجل المراقبة...

- يعتبر الحزب العائلة أساسا للمجتمع التركي، ويعتبرها مؤسسة أساسية وظيفتها نقل العادات والتقاليد والثقافة والقيم الوطنية والأفكار الخاصة بالوطن من الجيل الماضي إلى أجيال المستقبل.

- ييدي الحزب اهتماما بالمجتمع وخاصة الشباب منهم على ان يعيش حياة متطورة متمدنة بمستوى عالي من الرفاه...

- ييدي الحزب اهتماما بالتمثيل الديمقراطي للأغلبية المشتركة، ويؤكد على أهمية منظمات المجتمع المدنية وعدم الاستغناء عنها.

- يؤكد الحزب على حق تدخل المواطنين بشكل فعال على إدارة الدولة عبر الاستفتاء

- يؤمن الحزب أن العدالة هي أساس الموقف الداخلي والخارجي. وان القانون لا يستمد قدرته من القوة بل ان تستمد القوة قدرتها من القانون. ويؤكد على حق الحكم العادل... (المادة الرابعة من ميثاق حزب العدالة والتنمية) (٣٠).

الفكرة الأساسية التي سار عليها حزب العدالة والتنمية هي التخلي عن الخطاب الديني الذي التزمه حزب الفضيلة بقيادة أربكان، واستخدام خطاب يتفق مع الواقع التركي والعالمي أيضاً، ويعالج برنامج الحزب قضايا تركيا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومستقبل المواطنين الأتراك. وقد جرت استطلاعات للرأي واسعة جداً في هذا المجال للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقعاتهم من الحزب، كما تقوم فكرة البرنامج على أن مشاكل تركيا ليست مستعصية الحل طالما أن تركيا لديها موارد طبيعية غنية فوق الأرض وتحتها، ولديها شعب يتميز بالشباب والديناميكية، وتراث عميق الجذور وشديد الغنى، وموقع جيواستراتيجي يمكن أن يساعدها على لعب دور مهم في منطقتها، وفرص سياحية مستمدة من التاريخ والجغرافيا، وشخصية وطنية قائمة على التدين والتضامن وسجل من الإنجازات. وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير عبرت عنه الانتخابات النيابية التي جرت عام ٢٠٠٢.

ويهدف الحزب إلى تقديم حلول أصيلة ودائمة لمشاكل تركيا بالتوازي مع الوقائع العالمية، ومن خلال التراكم التراثي والتاريخي، وجعل غرض الخدمة العامة الأساسي القيام بالنشاطات السياسية في برنامج من القيم الديمقراطية المعاصرة، بدلا من البرامج الأيديولوجية.

وعلى هذا الأساس فإن حزب العدالة والتنمية ينظر بمساواة وعدل إلى جميع المواطنين الأتراك بغض النظر عن الجنس والأصول الإثنية والمعتقدات والآراء. وعلى أساس هذا المفهوم التعددي فإن الأهداف الأساسية للحزب تأتي في تطوير وعي المواطنة والانتماء إليه. ومن مبادئ الحزب الرئيسة المثل القائل إن لم يكن الجميع أحراراً فما من أحد حر، فالحزب يعتبر أحد مهامه الأساسية تأكيد الديمقراطية عن طريق دمقرطة الفرد وتوفير وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

ويعمل الحزب لتحقيق المبادئ التالية في السياسة الداخلية:

١- الديمقراطية والعلمانية وحكم القانون هي المبادئ الأساسية للجمهورية، فالحزب يؤمن بأن الازدهار والرفاه يقومان على تطبيق المبادئ المذكورة سابقا تطبيقاً كاملاً، وأن الانفتاح والشفافية هما مبدآن حيويان للحكومة، فالقطاع العام يموله المواطنون، ولهم الحق في معرفة أين وكيف يتم إنفاق أموالهم، وضمن هذا السياق أجرى الحزب تغييرات في الدستور والنظام القضائي لتعزيز الديمقراطية وتقوية الشفافية في فترة وجيزة جداً.

٣٠- موقع حزب العدالة والتنمية التركي - ٣٠-٤-٢٠١٢. <http://www.akparti.org.tr/arabic/>.

٢- كل مواطن في تركيا يستحق كامل حرية الرأي والمعتقد والفكر، ويجب أن يكون قادرا على التعبير عنها بحرية.

٣- يجب أن يكون للمواطنين الحق في تشكيل اتحادات ليعيشوا ثقافتهم الخاصة، ولن يكون هناك تمييز على أساس الجنس والأصل الإثني والدين واللغة.

٤- لن يكون هناك حزب سياسي يقوم على الدين أو القومية، وباعتبار أن الحزب يعرف نفسه بأنه ديمقراطي محافظ فإنه يعمل على احترام وتعزيز الثقافة وقيم المجتمع التراثية والاجتماعية، في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تحديث وتحسين مستوى الحياة في المجتمع...

٥- العمل على رفع تركيا إلى مستوى الدول المتقدمة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تجرى إصلاحات بنيوية رئيسة في القطاع العام والاقتصاد، وهكذا يشكل تطبيق اقتصاد السوق الحر والخصخصة وزيادة فاعلية القطاع العام أهدافا رئيسية للحزب.

مرت تركيا بأزمة حادة عام ٢٠٠٠ أدت إلى تراجع الاقتصاد وادت الى خلل في توزيع الثروة، وكان الفساد متمكنا، واستولت الدولة على العديد من البنوك الخاصة بسبب سوء تصرفها. غيرت حكومة العدالة والتنمية في القوانين لتجعل من أصحاب البنوك مسؤولين عن تصرفاتهم، وتواصل الحكومة العمل والتنسيق مع صندوق النقد الدولي لتحقيق انخفاض في معدلات التضخم والفائدة...

أما في السياسة الخارجية فتتلخص أهداف الحزب بالنقاط التالية :

١- تغيير البنية الديناميكية لظروف العالم يفرض تأسيس علاقات عقلانية وتعزيز هذه العلاقات.

٢- الافتقار إلى السلام والاستقرار في منطقتنا يؤثر مباشرة على مجتمعا، ولذا يجب على تركيا أن تكون فاعلة في وقف الصراع وتأمين الاستقرار في المنطقة.

٣- التحديث مشروع دائم لتركيا، وأصبحت هذه القضية سياسة رسمية للدولة مع تأسيس الجمهورية، وحين لا تتعرض جهود التحديث للخطر تكون تراث ومعتقدات الناس موضع تقدير لديهم. ومن التدايعيات الطبيعية للتحديث هي أن تكون تركيا عضوا في الاتحاد الأوروبي.

٤- يقول رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن الديمقراطية في الشرق الأوسط ، «إنني لا أشرك في النظرة التي ترى أن الثقافة الإسلامية والديمقراطية لا يمكن أن يتصالحا، فالسياسي الذي يحترم القناعات الدينية في محيطه الشخصي ، وينظر إلى السياسة باعتبارها مجالا خارج الدين إنما يحمل نظرة مختلفة تماماً»^(٣١).

٣١- غرابيه - إبراهيم - تركيا.. دولة المسلمين وليست الدولة الإسلامية- موقع الجزيرة نت - ٤-٤-٢٠١١
<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/5b6e53cc-5ce9-4219-a53b-20faf1587f7c>

مشاركة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية

- انتخابات العام ٢٠٠٢: في الثالث من تشرين الثاني من العام ٢٠٠٢ جرت الانتخابات التشريعية في تركيا ، وشارك فيها (١٨) حزبا، وحصل حزب العدالة والتنمية على (٢٦٣) مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٥٥٠ مقعدا، وبعد حصوله على نسبة ٣٩/٣٤٪ من أصوات الناخبين وحصول حزب الشعب الجمهوري على (١٧٨) مقعدا وما نسبته ٣٩/١٩٪ من أصوات الناخبين، فشلت بقية الأحزاب ومنها حزب السعادة في تخطي نسبة الـ ١٠٪ التي تؤهلها لدخول البرلمان.

أثبت الأتراك يوم الانتخابات وهم مسلمون بنسبة ٩٩٪ من إجمالي تعداد السكان، أن مبادئ مصطفى كمال أتاتورك يجب أن تراجع فيما يتصل بقيم ومصالح الشعب وارتباطاته الإقليمية ، فالدلالات المبدئية لهذا الفوز التاريخي للحزب متعددة ومنها أولا أن غالبية الشعب التركي أدرك فساد النظام السياسي واستهانتته بالأعراف والتقاليد الموروثة، والتخلص من العلمانية والنفوذ الأجنبي الذي يفرض التبعية السياسية والأمنية والاقتصادية على تركيا وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة. والنقطة الثانية أن غالبية الشعب بدأت تتمرد على الوصاية العسكرية وعلى توجهاتها السياسية بل وسلوكياتها الاجتماعية. والنقطة الثالثة أن مفاهيم العولمة المعاصرة والنفوذ الأمريكي الطاغية في دوائر صنع واتخاذ القرار في تركيا وبخاصة القوات المسلحة والأحزاب العلمانية لم تمنع الشعب التركي بانتائه العقائدي وإصراره على هويته الحقيقية وبحته عن ذاته وارتباطاته الإقليمية والدولية فيما يبدو ردا تاريخيا على انقلاب أتاتورك العلماني في عشرينات القرن الماضي^(٣٢).

وفي تحليل موسع قدّمه الباحث والمتخصص في الشؤون التركية د. محمد نور الدين في كتابه تركيا الصيغة والدور حدّد أسباب فوز حزب العدالة والتنمية بهذه النتائج في تلك الفترة، ” فإذا نظرنا من زاوية جغرافية نجد ان حزب العدالة والتنمية حقق نتائج ممتازة في المناطق ذات الدخل المرتفع، لاسيما في الغرب التركي حيث نال حوالي ثلث الأصوات وحلّ ثانيا بعد حزب الشعب الجمهوري ، فضلا عن حلوله في المرتبة الأولى في المدن الكبرى كاستنبول وانقرة وازمير... وتضاعفت أصواته في مناطق الغرب التركي الغنية خاصة في وسط الأناضول وشماله، وكذلك زادت أصواته في المناطق الكردية من ١٧٪ إلى ٢٩٪.

ويتبين من هذا أن كتلة الحزب ليست من لون إسلامي واحد، إنما هي متنوعة بين اليسار العلماني ٤٪ واليمين المحافظ ١٥٪^(٣٣).

٣٢- العلاف، إبراهيم خليل - خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة- موقع السكينة - ٢٥-٤-٢٠١٢.

٣٣- نور الدين ، محمد - تركيا الصيغة والدور - ط ١- بيروت ٢٠٠٨ - ص ٢٣.

- انتخابات العام ٢٠٠٧ : كان متوقعا للانتخابات النيابية في تركيا أن تتم في موعدها الطبيعي في ت ٢ - من العام ٢٠٠٧ ، إلا أن المشاكل الدستورية التي أخرجت انتخاب رئيس الجمهورية لعدم توفر النصاب القانوني، دفعت «المحكمة الدستورية في الأول من أيار من العام ٢٠٠٧ إلى إصدار قرار باشرط نصاب الثلثين لأي جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية ، وبما أن حزب العدالة والتنمية لن يكون بإمكانه توفير هذا النصاب لوحده مع مقاطعة الأحزاب الأخرى (ثلثي المقاعد - ٣٦٧ من أصل ٥٥٠ - أعضاء كتلة حزب العدالة والتنمية - ٣٥٢) ، وبما أن الدستور يقول بأنه إذا فشل البرلمان في انتخاب رئيس جديد يصر إلى الدعوة لانتخابات نيابية مبكرة ، ويقوم بعدها البرلمان بانتخاب الرئيس الجديد.

أمام هذا الواقع، ذهب حزب العدالة والتنمية إلى الانتخابات النيابية وشعاره أن الرد على الانقلاب الدستوري يكون في صناديق الاقتراع، وباتت الحملة الانتخابية ليس فقط على خريطة البرلمان إنما بصورة مباشرة على تحديد هوية الرئيس المقبل... في ٢٢ تموز حقق حزب العدالة والتنمية ما يشبه ثورة شعبية غير متوقعة، إذ ارتفعت نسبة الأصوات التي نالها من ٣٤٪ في العام ٢٠٠٢ إلى ٤٦،٥٤٪ ، وبلغ عدد منتخبيه ١٦ مليوناً ونيفاً (من أصل ٤٢ مليون ونصف المليون ناخب)... وكان لافتاً تقدم الحزب على حزب المجتمع الديمقراطي الكردي في ست من المحافظات التسع في جنوب شرق البلاد حيث الغالبية الكردية»^(٣٤).

- انتخابات العام ٢٠١١ : قبل الحديث عن الانتخابات النيابية التي حدثت في العام ٢٠١١ سنتناول بإطالة سريعة النظام الانتخابي التركي المطبق حالياً ، وأهم سلبات هذا النظام والخريطة الانتخابية لتوزيع الأحزاب التركية والبرامج الانتخابية لهذه الأحزاب إضافة إلى قانون ال ١٠٪ الذي يحرم الأحزاب الصغيرة من المشاركة في هذه الانتخابات ، حيث أن الخاسر الأكبر من هذا القانون هو الناخب الكردي والعلوي الذين ينضون تحت راية هذه الأحزاب.

«يقوم النظام الانتخابي التركي على أساس النسبية وفق لوائح مغلقة تعطي أفضلية النجاح لمن ترد أسماؤهم في المراتب الأولى من لائحة كل حزب. وبذلك، يتوجب على كل حزب أن ينال ١٠٪ من أصوات الناخبين على مستوى كل تركيا وإلا فإنه يخسر كل المقاعد التي فاز في هذه الدائرة أو تلك وتجيز نسبة الأصوات التي نالها على الأحزاب الفائزة في كل دائرة، وفقاً للنسبة التي نالوها، ووضع حاجز ١٠٪ سابقاً كوسيلة لمنع وصول أحزاب إسلامية أو كردية إلى الندوة البرلمانية، وتحوّل هذا الشرط في عهد حزب العدالة والتنمية إلى كابوس على الأحزاب العلمانية أو المعارضة للأحزاب الإسلامية.

ومع ذلك فإن البعض يرى في ذلك فوائد سياسية للنظام في تركيا إذ يتيح تحقيق استقرار أطول بدلا من عدم الاستقرار الذي تسببه الحكومات الائتلافية، وهو الشعار الأساسي الذي رفعه حزب العدالة

والتنمية في حملته الانتخابية للعام ٢٠١١ « ليستمر الاستقرار ليصعد النمو». غير أن أبرز تأثيرات حاجز الـ ١٠٪ أنه يستبعد قوى اجتماعية عديدة عن الندوة البرلمانية، الأمر الذي يحرمها من إيصال صوتها بطريقة ديمقراطية... وتكاد تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية أن تتحول إلى نظام الحزبين، وبالكاد يتمكن حزب ثالث من دخول الندوة البرلمانية.

ويتم عشية كل انتخابات نيابية إحصاء عدد المقيمين في الدائرة الانتخابية ليُحتسب على أساسها عدد نواب كل دائرة، إذ أن الناخب يقترح ليس وفقا لمكان نفوسه بل لمكان إقامته. لذا يتغير عدد نواب كل دائرة صعودا أو هبوطا عشية كل انتخابات نيابية، حيث يترك الكثير من الناس قراهم وينزحون إلى المدن لأسباب اقتصادية فيقل عدد سكان الدوائر الانتخابية الريفية تلقائياً ويتناقص بالتالي عدد النواب المقرر لها. ويزداد بالمقابل عدد نواب المدن مثل اسطنبول وأنقرة وبورصة وأزمير وغيرها، وهذا التغيير في خريطة إقامة الناخبين وعدد النواب ليس تفصيلا بل له أثره المهم في تغيير نتائج الانتخابات.

وتقتصر خريطة الحملة الانتخابية وبالتالي البرلمان (للعام ٢٠١١) على أربعة اتجاهات أساسية:

الأول: حزب العدالة والتنمية، الذي تحوّل إلى مركز استقطاب غالبية الاتجاهات الإسلامية واليمينية المحافظة مع مشاركة فئات يسارية وليبرالية، وحقّق مع زعيمه رجب طيب أردوغان أرقاما قياسية في الانتصارات في ثماني سنوات من خلال الفوز في انتخابات نيابية مرتين وبلدية مرتين واستفتاء شعبي مرتين ما يعكس حجم التأييد الشعبي له.

الثاني: حزب الشعب الجمهوري العلماني، وهو الاستمرار التاريخي لنهج مصطفى كمال أتاتورك المتحالف مع الجيش والقوى التقليدية في القضاء. لكنه أبدى في عهد زعيمه الجديد كمال كيليتشدار أوغلو مرونة وانفتاحا على بعض القضايا.

الثالث: حزب الحركة القومية وهو الممثل التاريخي للاتجاهات القومية المتشددة والذي لا يزال صامدا في وجه مدّ حزب العدالة والتنمية.

الرابع: الحالة الكردية وما تمثله من خلال حزب السلام والديمقراطية الحالي، ومن معه من قوى كردية مستقلة تتقاطع مع حزب العمال الكردستاني وزعيمه المعتقل في جزيرة إيمرالي في بحر مرمرية.

العنوان الأساسي لانتخابات (٢٠١١) كان إعداد دستور جديد يطوي صفحة دستور العام ١٩٨٢، الذي على الرغم من تعديله أكثر من ٢٧ مرة لكنه بقي عنوانا لمرحلة ماضية من القمع والوصاية العسكرية والقضائية، وهدف حزب العدالة والتنمية بهذه الخطوة استكمال وضع اليد على الدولة في تركيا بما يحقق له السيطرة خلال السنوات العشر المقبلة، وهو الذي وضع مشاريعه التي وصفت بالمجنونة كإنشاء مدينة ثانية بجانب اسطنبول الحالية...

والدستور الجديد يعني عقدا اجتماعيا لسنوات مديدة وسيكون لأحكامه تأثير في عملية إعادة تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية والحقوقية، وهو شرط أيضا للإتحاد الأوروبي لتسريع مسار انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي^(٣٥).

حققت النتائج النهائية لانتخابات العام ٢٠١١ أهدافا مرضية ومقنعة لحزب العدالة والتنمية، فقد فاز الحزب بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بـ ٥٠,٤٪ من هذه الأصوات واستطاع تشكيل حكومة بمفرده واستحوذ على الغالبية المطلقة في البرلمان الذي يضم ٥٥٠ مقعداً، أي ٣٢٦ نائباً. وكان حزب العدالة والتنمية حصد ٤٧٪ من الأصوات في الانتخابات التشريعية السابقة العام ٢٠٠٧ وفاز بـ ٣٤١ مقعداً في البرلمان. وفي العام ٢٠٠٢ حصل على ٣٤٪ من الأصوات. ورغم أن الحزب الحاكم فاز بنسبة أكبر من الأصوات فإنه فاز بعدد أقل من النواب بسبب النظام الانتخابي التركي، ودعي أكثر من خمسين مليون ناخب من أصل ٧٣ مليون تركي إلى صناديق الاقتراع، لكن العدالة والتنمية لم يحظ بغالبية الثلثين (٣٦٧ مقعداً) التي كان يأمل بها لتغيير الدستور الموروث من انقلاب ١٩٨٠، من دون الحاجة إلى التشاور مع المعارضة. حتى أنه ظل تحت سقف الـ ٣٣٠ نائباً الضروري بالنسبة إليه لإجراء استفتاء حول تبني دستور جديد. وأكد أردوغان أن الدستور الجديد سيستند إلى مبادئ ديمقراطية وتعددية، لكن معارضييه نددوا بتوجهاته واتهموه بالسعي إلى الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في إطار نظام رئاسي.

وحقق مرشحو أكبر حزب مؤيد للأكراد (حزب السلام والديمقراطية) والذين خاضوا المعركة الانتخابية كمستقلين اختراقاً ملحوظاً بفوزهم بثلاثين مقعداً بعدما حصلوا على عشرين مقعداً في البرلمان المنتهية ولايته. وركز أردوغان خلال حملته الانتخابية على الازدهار الاقتصادي في تركيا، الاقتصاد السابع عشر في العالم، بنسبة نمو تقارب ما تسجله الصين وبلغت نحو ٨,٩٪ في العام ٢٠١٠. كذلك نجح حزب العدالة والتنمية في وضع الجيش التركي القوي في ثكناته بعدما كان لاعباً سياسياً رئيساً عبر تعديلات دستورية^(٣٦).

٣٥- نور الدين، محمد - الانتخابات النيابية التركية : غدا حرب الـ ٣٣٠ - صحيفة السفير - ١١-٦-٢٠١١.
٣٦- نتائج التصويت تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده - حزب «العدالة والتنمية» يحقق فوزاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية التركية - موقع قناة العربية - ١٢ يونيو ٢٠١١.

<http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/12/152894.html>

الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

لماذا لا يزال حزب العدالة والتنمية يهرع إلى الاتحاد الأوروبي؟ لم يفهم بعد أنهم لا يريدونه؟ ولماذا لا يهرع إلى اتحاد إسلامي، أم أن أسياده لا يريدون له ذلك؟ إن شاء الله سنكون في السلطة ونتفوق على الاتحاد الأوروبي؟^(٣٧)، بهذه الكلمات خاطب نجم الدين اربكان أنصاره من حزب السعادة في المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي انعقد في ١٧-١-٢٠١١م لانتخابه رئيساً للحزب وبهذه الكلمات اختصر مؤسس الحركة الإسلامية التركية مبادئ حزبه الذي سار على خطى حركة مللي غوريش مقديماً قبل وفاته موقفه الرفض من انضمام تركيا إلى البلد الأوروبي، معارضا بذلك حلم الكمالين الذين يطمحون إليه منذ أكثر من ثمانين سنة، ولم يستطيعوا حتى الآن تحقيق جزء يسير من هذا الحلم. ومع استلام حزب العدالة والتنمية الحكم لم يتغير النهج الكمالي فمشروع أردوغان وجماعته حاول جاهداً التوازن ما بين الدين والسياسة، وهذا ما دفع عبد الله غول إلى القول في بداية تأسيس حزبه، نحن حزب أوروبي محافظ.

ويمكننا ملاحظة تأثير الفكر الغربي كما ورد في البرنامج الانتخابي للحزب حيث صنّف الحزب نفسه بأنه «حزب ديمقراطي محافظ، يطرح قضايا المحاسبة وحكم القانون والإصلاح الاقتصادي والانفتاح على السوق العالمية، ويتبنى سياسات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي...» واغلب المفردات الموجودة في خطابه التي تنادي بتعزيز الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات الفردية والتي تتفق مع المقاييس الدولية، هي مفردات غربية الطابع لا تحمل أي إشارة للخصوصية التركية وللأبعاد الثقافية الإسلامية الخاصة^(٣٨).

تحاول تركيا جاهدة الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من نصف قرن ويقف في طريق وصولها إلى مرادها عثرات متعددة، ورغم تعنت الأوربيين في هذا الشأن، فإن الأتراك اعتبروا قمة الاتحاد التي عقدت في العاصمة الفنلندية يومي ١٠، ١١ - أيلول ١٩٩٩ علامة فارقة في مسيرتهم الطويلة والمعقدة من أجل نيل هذه العضوية، حيث قررت القمة قبول تركيا كدولة مرشحة للاتحاد الأوروبي.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي عدة شروط ومعوقات لانضمام تركيا إليه، أهمها إلغاء أحكام الإعدام وإعطاء الأقلية الكردية حقوقاً ثقافية ورفع حالة الطوارئ عن بعض محافظات جنوب شرق تركيا حيث تعيش غالبية كردية وتقديم تنازلات في القضية القبرصية.

٣٧- نور الدين، محمد - اربكان من جديد زعيماً لأشلاء حزب السعادة - صحيفة السفير - ١٨-١٠-٢٠١٠.
٣٨- عماد، عبد الغني - الحركات الإسلامية والإصلاح السياسي - دراسة مقارنة بين التجربتين الإيرانية والتركية - مجلة الغدير - العدد ٥٠ - ربيع ٢٠١٠.

ورغم أن تركيا استجابت لبعض هذه الشروط، وعلى رأسها إلغاء حكم الإعدام ومنح بعض الحريات للأكراد إلا أن هذه الشروط كانت مثار جدل حاد بين مختلف الأحزاب التركية التي انقسمت بين مؤيد ومعارض لها في ذلك الوقت.

وخطت تركيا خطوة كبرى باتجاه الاتحاد الأوروبي بموافقة البرلمان التركي على برنامج إصلاحات يشمل إلغاء عقوبة الإعدام في أوقات السلم وتخفيف القيود عن استخدام اللغة الكردية في تركيا، وتكشف جميع المؤشرات إلى أن الاتحاد غير راغب في ضم تركيا إليه لكونها دولة إسلامية في المقام الأول بالنظر إلى عدد من الحقائق الموضوعية وأهمها: أن الدول الرئيسة الكبرى الأعضاء في الاتحاد مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ستحافظ على حجم سكانها الحالي في المستقبل، في حين سيصل سكان تركيا إلى ٨٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٥، أي أنها ستكون البلد الأوروبي الأول من حيث عدد السكان، وليس منطقياً أن تقبل أوروبا المسيحية بأن يكون العضو الأول فيها من حيث حجم السكان مأهولاً بغالبية مسلمة.

في المقابل نجد أن دولا عديدة أقل من تركيا على المستوى السياسي والاقتصادي وجدت أبواب الاتحاد مفتوحة أمامها دون عوائق، حيث قبل الاتحاد ترشيح إحدى عشرة دولة للانضمام إليه، وقد علقت تانسو تشيللر رئيسة الوزراء التركية السابقة وزعيمة حزب الطريق القويم على هذا الأمر ساخرة بقولها: «تصوروا أن بلغاريا والتشيك وسلوفاكيا يتقدمون على تركيا في الاتحاد»!

وفي السياق نفسه، اعترف غلاة العلمانيين في تركيا الذين أجهضوا تحرك أربكان عام ١٩٩٧ عندما بادر إلى تشكيل مجموعة الثماني الإسلامية التي تضم إلى جانب تركيا كلاً من مصر والأردن وإيران وماليزيا وأندونيسيا ونيجريا وباكستان - برفض الاتحاد الأوروبي ضم تركيا إليه من منطلق ديني بعد أن منوا أنفسهم لسنوات عديدة بهذا الأمر^(٣٩).

وبالعودة إلى بداية ملف العضوية التركي نجد أن تركيا تقدمت بطلب رسمي للانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوروبي في ١٤ نيسان عام ١٩٨٧، ووقعت أول اتفاقية شراكة مع الجماعة الأوروبية في العام ١٩٦٣ عرفت بروتوكول انقره، كما وقعت اتفاقية اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي في ٣١-ك ١ - عام ١٩٩٥. وفي ١٢-ك ١ - عام ١٩٩٩، اعترف بتركيا رسمياً في قمة هلنسكي كمرشح للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وقد أثار طلب العضوية هذا جدلاً خلال عملية توسيع الاتحاد الأوروبي. وبدأت تركيا مفاوضات العضوية بشكلها الرسمي في العام ٢٠٠٥، وفي هذا المجال نجد توجه شعبي لقبول العضوية، إذ أن حوالي ٧٥٪ من الشعب التركي يؤيدون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ونجد انه كلما تقدمت البلاد خطوة في سبيل تحقيق شروط العضوية، كلما انعكس هذا الأمر بشكل ايجابي على الوضع الاقتصادي التركي، وزاد الدعم الشعبي للحكومة، واتسعت مساحة الحريات العامة مما يعطي القرار السياسي زخماً جديداً.

٣٩- الإسلاميون والانتخابات التركية.. الواقع وآفاق المستقبل - موقع إسلام ويب - ٢٦-٤-٢٠١٢.
<http://www.islamweb.net/media/print.php?id=21734>

وكان أتاتورك أول من نادى بهذا الانضمام ومارس على الأرض التقليد الشكلي للمجتمع الغربي ونظمه القانونية حسب ميوله وتوجهاته التي لاقت رفضا شعبيا في ذلك الوقت مع علمانية القوانين وتطبيقها من قبل المجتمع، إلا أن هذا المجتمع (ومع علمانيته) يولي اهتماما للدين والثقافة والعادات الدينية، وتبع أتاتورك موقفه المناهض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حزب العدالة والتنمية، إلا إن المعارض الأكبر لهذا الانضمام هو نجم الدين اربكان، كما سبق وذكرنا في مقدمة هذا الفصل. وإذا سعى حزب العدالة والتنمية جاهدا منذ تأسيسه للزحف نحو نيل العضوية، «فإن أوروبا كانت تنظر إلى تركيا نظرة غير عادية، فتركيا كانت على الدوام مصدر هم لأوروبا، ثم صارت دولة حليفة خلال الحرب الباردة ومن أهم دول حلف الناتو المطللة على الشرق الأوسط والمشكلة لحزام حاجز ضد النفوذ السوفياتي، وتطرح بعشرات ملايينها المسلمين تحديا من نوع جديد على أوروبا إزاء مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي، لذلك فالاهتمام الأوروبي بتركيا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعلمانيا وديمقراطيا، لا يتوازي مع الاهتمام الأوروبي بأي بلد عربي، وربما البلدان العربية مجتمعة والسجال الأوروبي الكبير تجاه تركيا يتمحور حول دعم وتشجيع حزب العدالة والتنمية المتمسك بالديمقراطية برغم بعض الشكوك حول ماضي قاداته ومستقبل توجهاتهم»^(٤٠).

«والنزعة الاقصائية - الاستبعادية التي تعتمدها أوروبا كانت ولا تزال هي الأقوى، والأكثر ترتيبا في ترتيب علاقات أعضاء النادي الأوروبي مع تركيا، فهناك أصوات لأحزاب وحكومات أوروبية تنادي بالانفتاح على تركيا، ولكن هذا الأصوات خافتة وغير حاسمة. وثمة أسباب يتذرع بها الفريق الرفض لان تكون تركيا عضوا بالنادي الأوروبي منها ما هو تاريخي يرجع إلى زمن القوة العثمانية، ومنها ما هو ديمغرافي مرتبط بتزايد عدد السكان في تركيا (عدد السكان حوالي ٧٥ مليون نسمة - إحصاء العام ٢٠١٢) مقارنة بالدول الأوروبية، ومنها ما هو ديني ثقافي يرتبط بهوية حضارية إسلامية، لا تنسجم مع المسيحية التي تجمع أعضاء النادي الأوروبي، وإلى جانب موقف الرضا والقبول، هناك موقف ثالث يقدم حلا وسطا لا يعطي تركيا عضوية كاملة إنما يمنحها شراكة متميزة مع الاتحاد الأوروبي، وهناك عدة عوامل تغذي جدلية الاستيعاب / الاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، أهمها الدور الإقليمي المتعدد الأبعاد الذي يمكن أن تقوم به تركيا في منطقة الشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة. فهذا الدور يغري بعض القوى الأوروبية باستيعاب تركيا في الاتحاد أملا في أن تسهم في تذليل صعوبات التواصل الاقتصادي والتجاري مع العالمين العربي والإسلامي الأقرب نفسيا وحضاريا لتركيا، والأبعد عن أوروبا بفعل رواسب ارثها الاستعماري.

بينما ترى قوى أوروبية أخرى إنها ليست بحاجة لقبول تركيا عضوا في الاتحاد الأوروبي كي تقوم بدورها لسببين: الأول أن تركيا ستنتجح في أداء دورها كوسيط حضاري بين أوروبا والعالم الإسلامي كلما عادت إلى هويتها المشرقية وهذا الاحتمال يتناقض مع مبدأ العضوية، ثانيا: أن حصولها على

٤٠- الحروب، خالد - تركيا إسلامية علمانية - مجلة وجهات نظر - العدد ١١٧ - أكتوبر - ٢٠٠٨.

العضوية يكسبها قوة كبيرة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، ولن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مصالحها في العالمين العربي والإسلامي. وهكذا تجد أوروبا نفسها بين جدلية الفرص التي تنجم عن استيعاب تركيا أو استبعادها بالنظر إلى دورها الإقليمي في المشرق العربي خاصة وفي العالم الإسلامي عامة. هذه المقاربة تضعنا أمام أربع قضايا أساسية لمعرفة اثر العلاقات التركية الأوروبية على الدور الإقليمي لتركيا ومدى تأثير هذا الدور بالتحويلات التي تشهدها هذه العلاقات. وهذه القضايا هي : وضع تركيا في جدلية العلاقة بين الشرق والغرب ، شروط كوبنهاجن لدخول الاتحاد الأوروبي ، الجدل التركي - التركي حول العلاقة مع أوروبا، الجدل الأوروبي - الأوروبي حول عضوية تركيا^(١).

هذا القضايا الأربع التي تم ذكرها تحتاج للكثير من النقاش والشرح لتفنيدها ، إلا انه ينبغي أن نذكر في هذا التقرير شروط كوبنهاجن لأهمية هذا المعيار في حال طبق من الجانب التركي على انضمام تركيا للمجموعة الأوروبية.

وفيما يلي أهم معايير كوبنهاجن والذي يتضمن مجموعتين من الشروط الأولى سياسية والثانية اقتصادية :

- المعايير السياسية:

- أ- إرساء أسس الديمقراطية النيابية.
- ب - بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبداد.
- ج- احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.
- د- احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

- المعايير الاقتصادية:

- ١- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.
- ٢- إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.
- ج- إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.
- د- بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.
- هـ- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

٤١- غانم ، إبراهيم البيومي - تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج- مركز الجزيرة للدراسات - الدوحة - ٢٠١٠ - (ضمن دراسة جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية - الأوروبية) ص - ١٧٠-١٧١.

وإذا تناولنا مراحل السعي التركي لعضوية الاتحاد الأوروبي، نجد أن القوى الأوروبية وليست تركيا هي التي تمتلك القرار بدخول تركيا إلى الاتحاد أو باستبعادها. أما الرغبة التركية في عبور بوابة كوينهاغن بكل ما تحمله هذه الرغبة من مبررات وحجج داعمة لموقفها، فهي لا تسهم في تحقيق هذا الهدف، إلى الحد الذي دفع كبار مثقفي الأتراك ومنهم سيزائي قراقوش إلى وصف السعي لنيل العضوية بأنه وهم وخيال يجب أن نفيق منه، ويشرح وجهة نظره مؤكداً أن تركيا لن تستطيع إنقاذ نفسها بمفردها مما تعيش فيه منذ سنوات، لا بالانضواء في الحلف الأطلسي كما حدث منذ نصف قرن ولا بمحاولات الانضمام للاتحاد الأوروبي^(٤٢).

وأهم دول الاتحاد التي تقف موقفاً معارضا من تركيا ألمانيا وفرنسا، وقد حاربت فرنسا تركيا على جميع الصعد والجبهات مما أدى إلى نشوب خلافات دبلوماسية بين البلدين، آخرها «إقرار البرلمان الفرنسي لقانون إنكار مذابح الأرمن»، وهذا القانون أصبح ملزماً بعد تصديق مجلس الشيوخ الفرنسي عليه، ويعود تاريخ القانون المذكور إلى العام ٢٠٠١ ثم العام ٢٠٠٦ وقد تقدمت به في ذلك الوقت النائبة عن البرلمان الفرنسي عن مدينة مرسيليا فاليري بوييه، ولكنه لم يكن ينص على أية عقوبات، في حين أن الجديد هذه المرة إقرار القانون لعقوبة صارمة قد تصل إلى السجن لمدة عام، وغرامة تبدأ بـ ٤٥ ألف يورو، بحق كل شخص ينفي وقوع الإبادة الأرمنية التي جرت عام ١٩١٥ وأخر الخلافات العثمانية، والتي أدت إلى مقتل ١,٥ مليون أرمني^(٤٣).

إضافة إلى هذه العوامل التي ذكرناها هناك عوامل أخرى كثيرة لا يسع المجال لذكرها في بحثنا هذا، إلا أنه يمكن إيجاز أهم وبعض العقبات التي تمنع تركيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، منها حقوق الأقليات وقضية الاعتراف بهذه الحقوق، وأهمها الملف الكردي الشائك الذي تعاملت معه حكومات العدالة والتنمية طوال السنوات السابقة بلين ورافة، ثم ما لبث أن تطور وانفجر مجدداً مما دفع باردوغان إلى اللجوء إلى الخيار العسكري المسلح، وبقيت سياسة التمييز العنصري تمارس تجاه هذه المجموعات العرقية التي تمثل جزءاً كبيراً من نسيج المجتمع التركي، (عدد الأكراد في تركيا حوالي ٧,٥ مليون كردي)، ويولي الملف الكردي، حقوق الطائفة العلوية وعدم الاعتراف بهوية هذه الطائفة مع إنهم يمثلون حوالي ٢٤ مليون نسمة (بينهم ٤ مليون كردي و١٨ مليون تركي).

وهناك أيضاً القضية القبرصية والخلافات المستمرة بين البلدين أمام رفض تركيا فتح موانئها ومطاراتها أمام حركة الملاحة الجوية والبحرية لقبرص، وفي المقابل يبقى الاتحاد حصاره للجيب التركي في شمال الجزيرة، كما أن هناك عقبات أخرى منها ظهور نظرية صراع الحضارات، وأحداث ١١ أيلول، إضافة إلى قضية المجازر الأرمنية التي حدثت في الحرب العالمية الأولى والتي فتح ملفها في بعض

٤٢- المصدر السابق ص ١٧٦.

٤٣- أبو العزم، محمد سعد - تركيا وفرنسا.. الصراع داخل كتب التاريخ - مركز القاهرة للدراسات التركية - ٥-١٢-٢٠١٢ www.kahireturk.org/makalat_main1.php?id_art=104%20&id_cat=1

البلدان، وقضية اندماج المهاجرين الأتراك في ألمانيا أمام الموقف الراض لألمانيا منذ بداية المفاوضات الرسمية للعضوية والتعنت الرسمي المستمر تجاه تركيا، وعدم تقبل وجود دولة إسلامية كبيرة على رأس المجموعة الأوروبية.

كما يقف النزاع بين اليونان وتركيا على بحر ايجه حجر عثرة أمام الانضمام، وما يلعبه الدور اليوناني في الاتحاد (كونه عضو مع قبرص اليونانية) من إثارة قضية الخلاف دائما حول قضية قبرص. ولم يشفع تعديل الدستور التركي بعد العام ١٩٨٢ مرات عديدة لتركيا قبولها ومساعدتها للسير قدما لدخول النادي الأوروبي، مع أن التعديلات الأخيرة للدستور حاولت إلى حد كبير تقليص نفوذ العسكر في الحياة السياسية التركية، كما ساهمت هذه التعديلات في فتح أفاق جديدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في المجتمع التركي. وحتى هذا التاريخ تتأرجح قضية الانضمام بين مد وجزر دون أن تتقدم أي خطوة ايجابية للحاق بقطار عضوية المجموعة الأوروبية، وسوف يبقى هذا الأمر بمثابة حلم يراود القادة الأتراك، من الممكن تحقيقه خلال السنوات القادمة.

السياسة الخارجية التركية - في ظل حكومات العدالة والتنمية

إذا تناولنا مراحل السياسات الخارجية الإقليمية لتركيا خلال مسيرة حزب العدالة والتنمية نجد أن هذه السياسة مرت بمتغيرات كثيرة ومصيرية، غيرت الكثير من مسار وإيديولوجية هذا الحزب الإسلامي مروراً بملف النزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية إلى العلاقات العربية - التركية والعلاقات التركية الإسرائيلية، انتهاء بالعلاقات الأميركية - التركية وتقاطع المصالح في الشرق الأوسط.

مرت السياسة الخارجية التركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وانتهاء الحرب الباردة بمعوقات أدت «بالوصول إلى نتيجتين متضاربتين من المنظور التركي، إذ أن ذلك الانهيار دشن نهاية ولو مؤقتة للتهديد التاريخي الذي مثلته روسيا للأناضول، إلا أنه حمل في طياته تهديداً لمكانة تركيا الإستراتيجية في خرائط السياسة الدولية. ومثلت مرحلة التسعينات فترة من فقدان البوصلة لتركيا على صعيد السياسة الخارجية بسبب التأثيرات الدولية، وكان للرئيس التركي السابق تورجوت أوزال دوراً كبيراً في إعادة اكتشاف وتعريف المصالح الوطنية التركية في مناطق جوارها الجغرافي، ولكن قدرة تركيا على ترجمة هذا الاكتشاف كانت محدودة لأسباب راجعة إلى موازين القوى الدولية والإقليمية..، ولم تستطع تركيا تعزيز نفوذها في البلقان إثر انهيار يوغوسلافيا، لأنها اصطدمت بمصالح المجموعة الأوروبية. ولم تستطع أيضاً أن تؤثر كثيراً في قواعد الحراك الداخلي لجمهوريات آسيا الوسطى، لأن روسيا منعتها من التمدد في ما تعتبره موسكو حديقته الخلفية. تحالفت تركيا مع الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت، لأن ظروفها الداخلية لم تكن تسمح بغير ذلك، على الرغم مما نتج عن هذه الحرب من إقامة مناطق آمنة للأكراد في شمال العراق، وهو ما مثل تغييراً سلبياً إضافياً في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا.

مثلت مرحلة التسعينات حتى نهاية القرن العشرين فترة إعادة التعريف بالمصالح الوطنية التركية وإنضاجها على أساس جديد لا يستغني عن التحالف مع واشنطن، ولكنه يفتح الآفاق أمام تركيا لاكتشاف فرص جديدة من الحضور في جوارها الجغرافي. نبتت البذرة التي غرسها أوزال وأينعت بعد رحيله بعقد كامل، فصحيح أن تركيا لم تنجح في استثمار التغيرات الجيو-سياسية في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى بسبب اصطدامها بقوى أكبر حالت دون ذلك، أوروبا في الحالة الأولى وروسيا في الحالة الثانية، ولعبت التطورات الدولية التي عصفت بالعالم منذ نهاية القرن العشرين دوراً إضافياً في التأثير على سياسة تركيا الخارجية والإقليمية، منها الصراعات الإثنية في أوروبا، والأصولية الإسلامية على الصعيدين الإقليمي والدولي. كل هذه العوامل دفعت بتركيا بالمعنى الجيو-سياسي لأن تأخذ دور المركز الإقليمي الصاعد، ووضعت أحداث ١١ أيلول واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣ تركيا أمام تحديات جديدة مرتبطة مؤسسياً وهيكلية بالغرب والتي تملك الطموح اللازم للحصول على موقع

أفضل في خرائط السياسة الإقليمية والدولية ، ترافق هذا الطموح مع الفراغ الإستراتيجي في المناطق المتاخمة لتركيا، وما نتج عنه من احتياج أمريكي للأدوار التركية. ومهدت هذه الاعتبارات الطريق أمامها لتصبح محور الحسابات الجيو- سياسية، بسبب موقعها على مفترق طرق البلقان، شرق المتوسط، القوقاز، آسيا الوسطى والشرق الأوسط. وسعت تركيا في هذه البيئة الإقليمية والدولية المضطربة إلى إعادة تركيب سياستها الخارجية لتصبح متعددة الأبعاد والاتجاهات، فتبقى على توجهها الأساسي نحو الغرب، ولكنها تفتح في الوقت نفسه على جوارها الجغرافي ومنه الشرق الأوسط.

أعطى حزب العدالة والتنمية لتركيا سياستها الانفتاحية حيال الشرق الأوسط، مراكماً ما خطط له أوزال وحزب الوطن الأم في ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الماضي، لإعادة تشكيل السياسة الخارجية من جديد. فكان الطريق شاقاً أمام عودتها إلى المنطقة، ولكن السياسة الإقليمية التركية التي وضعها وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو تخطت هذه العوائق لتعيد تركيا إلى جوارها الجغرافي والحضاري بعد عقود من الغياب. لكن هذه المكاسب تضررت كثيراً بفعل الازمة السورية والتحويلات العربية التي ادخلت تركيا في اتون تناقضات المنطقة على ما يعتقد كثيرون.

لقد طرح حزب العدالة والتنمية بعد وصوله الى السلطة تعريفاً جديداً للمصالح الوطنية التركية، فبعد ان كانت قواعد اللعب التركية تقع في دائرة اختصاص المؤسسة العسكرية، والتعريف الجديد يتسق مع رؤية الحزب لهوية تركيا ومصالحها الوطنية وبشكل يلحظ التغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية، حيث لا تختلف الإقليمية التركية الجديدة مع الولايات المتحدة كحليف دولي وإستراتيجي، حتى ولو تصادمت معها في بعض القضايا. ومثل انتخاب باراك أوباما رئيساً لأميركا عام ٢٠٠٩ فرصة كبيرة أمام أنقره لثمتين شراكة إستراتيجية طويلة مع واشنطن، نظراً إلى حاجة كل من الطرفين للأخر ولكن وفق قواعد لعب مغايرة تسمح لتركيا بهامش أكبر للمناورة الإقليمية.

الأسباب الدافعة لدور إقليمي تركي في الشرق الأوسط: يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

الأسباب الموضوعية: أولاً: الفراغ الكبير في المنطقة نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي، خصوصاً بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣. ثانياً: رسم تركيا سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من الولايات المتحدة باعتبارها ثقلاً موازياً للدور الإقليمي الإيراني الذي لا ترضى عنه أمريكا، حتى مع تأكيدها المستمر أنها لا تتواجه مع إيران في المنطقة. ثالثاً: تمدد تركيا إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، رابعاً: الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها لعب دور إقليمي فيه دون الاصطدام بقوى عالمية، مقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي أو ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي. خامساً: الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة والترحيب غير المسبوق بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية بسبب جاذبية النموذج التركي. سادساً: توافر تاريخ ثقافي وحضاري مشترك بين تركيا والدول العربية، وهو ما لا يجعل تركيا عنصراً وافداً إلى المنطقة يسهل قيامها بهذا الدور.

الأسباب الذاتية: أولاً: تشكل الدول العربية سوقاً للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها في السوق الأوروبية. ثانياً: تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة عامل جذب لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لسببين أساسيين ، هما تعاضم قدرات الاقتصاد التركي وطموح تركيا حتى تصبح معبراً لإمدادات الطاقة إلى أوروبا، بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية. ثالثاً: المصالح الأمنية التركية، منها المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية، لان تركيا ضحية لعمليات أمنية سواء على خلفية سياسية مثل المشكلة الكردية أو المشكلة الأرمنية أو على خلفية أيديولوجية مثل عمليات الجماعات الدينية. رابعاً: يؤدى الدور الإقليمي المتزايد في المنطقة إلى تحسين كبير لصورة تركيا لدى أوروبا ويرفع رصيدها لدى الاتحاد الأوروبي...، خامساً لا يمكن إغفال التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا على قيامها بدور إقليمي في المنطقة، وذلك للخلفية الأيديولوجية التي ينطلق منها الحزب في توجيه سياسة تركيا الخارجية^(٤٤).

ومعرفة أسس السياسة الإقليمية التركية، لا بد من تفنيد أهم علاقاتها السياسية والمحورية في المنطقة منها: الفكر الاستراتيجي للسياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية - العلاقات التركية - الإيرانية ، والعلاقات التركية - الإسرائيلية.

- **الفكر الاستراتيجي للسياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية :** قبل الدخول في تحليل الفكر الاستراتيجي لسياسة الحزب الخارجية لا بد من الوقوف على أهم شخصية في الحزب بعد رجب طيب أردوغان ، ألا وهو وزير الخارجية احمد داوود اوغلو لأنه يلعب دوراً بارزاً في تحريك أحجار الدومينو التركية ومنعها من السقوط حجراً تلو الآخر.

«صاغ أحمد داود أوغلو الفكر الاستراتيجي لسياسة حزبه الخارجية منذ نشأته، وهو الذي شغل لعدة سنوات درجة أستاذ ورئيس قسم العلاقات الدولية بجامعة بايكنت بتركيا، ثم منصب المستشار الدبلوماسي لحكومة حزب العدالة والتنمية، إلى أن أصبح وزيراً لخارجية تركيا ولا يزال. وفي هذا الإطار نشير إلى رأي ديديه بيون ، رئيس تحرير المجلة الدولية والإستراتيجية الصادرة عن معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية بباريس في هذه الشخصية ، حيث يرى بيون ، أن داود أوغلو من رجال الدولة الذين يتميزون بمرونة في الفكر منشؤها تعدد ملحوظ في روافده الثقافية وهذه المرونة لها ميزة فائقة في سياق الوضع الحالي للعلاقات الدولية ، فالرجل نشأ في بيئة اجتماعية محافظة وفي أسرة مسلمة متدينة، ولكنه في الوقت نفسه تلقى تعليماً غربياً، ثم دراسته الثانوية في المدرسة الألمانية باسطنبول، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة البوسفور، ثم سافر إلى القاهرة لتعلم اللغة العربية، ودرّس بجامعة ماليزيا. وهو يولي اهتماماً كبيراً بالمحيط الإقليمي لتركيا، كما اهتم بتطوير علاقات تركيا مع روسيا وأرمينيا. ويوجز بيون رؤيته لداود أوغلو كرجل من رجال الدولة الذي يجسد بجدارة كل مزايا تركيا وقدرتها على أن تكون بمثابة الجسر في مضمار العلاقات الدولية، وهو الدور الذي تطالب تركيا بأدائه.

٤٤ - البلاد، مصطفى - السياسات الإقليمية لحزب «العدالة والتنمية»: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟، مجلة شرق نامه - العدد السابع، يناير ٢٠١١.

وضع داود اوغلو خطوط فكره الاستراتيجي في مرجع شهير هو: **العمق الاستراتيجي في موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، حيث يعتمد فيه مقاربة جيوبوليتيكية ترى أن السياسة الخارجية للدولة هي محصلة لتفاعل ثلاثة أبعاد هي: التاريخ السياسي، الهوية الثقافية، الجغرافيا السياسية والإستراتيجية للدولة والإقليم المجاور. ويفسر انضواء تركيا تحت راية المعسكر الغربي طيلة الحرب الباردة تفسيراً نابعا من الجغرافيا الإستراتيجية لتركيا... واعتبر انها دفعت ثمن وجودها تحت مظلة الأمن الأطلسية التي انضمت اليها لضرورات جيو- سياسية ناتجة عن تهديد السوفيات. وكان هذا الثمن إهمال تركيا للجوار الإقليمي الذي يتشابه معها في السمات الثقافية.

ويرى اوغلو انه تم التخلي عن الهوية الإسلامية لتركيا لأنها أدت إلى تفكك الدولة من خلال الصراع الذي أثارته بين الدولة العثمانية والإمبراطوريات الاستعمارية الغربية. ويواصل تحليله ليصل إلى تصور جيوبوليتيكي، هو مفتاح التفسير لتحول تركيا من الكمالية إلى ما يعرف بالعثمانية الجديدة. هذا التصور هو أن تغير الجغرافيا السياسية والإستراتيجية للنظام الدولي القائم، هو تغير دولي أدى إلى انتهاء القطيعة التاريخية التي انتهجتها النخبة السياسية التركية... أما أبرز ملامح الفكر الاستراتيجي لحكومة حزب العدالة والتنمية بتركيا، فيتمثل في القدرة على الاختلاف مع الغرب، والتي يؤكد لها داود أوغلو، إذ يرى أن علاقات تقليدية طيبة مع الغرب لا تعني التنازل عن الحق.

– **التحولات الهيكلية لحزب العدالة والتنمية في صنع السياسة الخارجية التركية: منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وصنع السياسة الخارجية التركية لم يعد يقتصر على القاعات والاجتماعات الرسمية، إنما أصبحت تستمد قبولها ومصداقيتها من الشارع السياسي. فجولة أردوغان في مصر وتونس وليبيا بعد الثورات العربية كان لها صدى ايجابي لدى القوميين الأتراك، بعد ان تراجع تأثير الجنرالات الكماليين بمجلس الامن القومي التركي في صناعة هذه السياسة التي لم تكن تأخذ في اعتبارها تماما الرأي العام التركي..**

نستطيع أن نحدد ملامح السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية التي تعد جديدة على السياسة الخارجية التركية:

- ١- بلورة رؤية تركية للعالم.
- ٢- بلورة رؤية للدور الذي يمكن أن تؤديه أنقرة إقليمياً ودولياً.
- ٣- حركة وفعالية ملء الفراغ الناجم عن التغير الجوهري في الظروف السياسية للمنطقة العربية.
- ٤- خطاب سياسي تعبوي للتأثير في رجل الشارع والاتحادات والنقابات ومنتديات رجال الأعمال.
- ٥- بناء الصورة الإقليمية والدولية^(٤٥).
- ٦- المحافظة على التحالف مع الولايات المتحدة ولكن مع هوامش تسمح بالاختلاف.

٤٥- عبد العظيم، خالد- العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٨٧-٢-٢٠١٢.

- العلاقات التركية - «الإسرائيلية»

شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية «تحوّلات سياسية تغيرت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، واتسعت حدّة الخلافات منتصف عام ٢٠١٠ بسبب الهجوم الإسرائيلي على قافلة أسطول الحرية، ومقتل العديد من النشطاء الأتراك.

ويعود تاريخ العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى الخمسينيات، فتركيا أول دولة ذات غالبية مسلمة تعترف بكيان العدو عام ١٩٤٩، لتبدأ بينهما علاقات في المجالات التجارية والعسكرية والثقافية، ولتنتهج تركيا بعدها سياسة موالية للغرب و«إسرائيل» مع انضمامها لحلف الأطلسي عام ١٩٥٢، ثم وصلت هذه العلاقات إلى التحالف الاستراتيجي خلال تسعينيات القرن الـ٢٠.

وفي الآونة الأخيرة بدأت هذه العلاقات في التراجع، ويرجع بعض المحللين ذلك إلى تغير السياسة التركية مع تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم إلى جانب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم والتي أجبرت العديد من الدول على تغيير سياساتها من أجل إنعاش اقتصادها، وهو ما حاولت تركيا القيام به من خلال إحياء العلاقات التاريخية مع مناطق النفوذ السابق للإمبراطورية العثمانية حيث اتجهت حكومة أردوغان نحو تعميق علاقاتها مع الكتلة السوفياتية السابقة والشرق الأوسط سعياً لتفعيل دورها في المنطقة. ويرى بعض المحللين أيضاً أن التجارة والتعاون العسكري والأمني بين البلدين تمثل ركناً مركزياً ومهماً للطرفين لا يمكن الاستغناء عنه ببساطه.

شهدت العلاقات بين البلدين العديد من التوترات منذ عملية الرصاص المصبوب عام ٢٠٠٨ والتي قام بها جيش الاحتلال ضد قطاع غزة، لتشهد بعدها هذه العلاقات الكثير من الشد والجذب، فتارة تحتج إسرائيل على بعض المسلسلات التركية التي تشير إلى الوحشية الإسرائيلية، وتارة أخرى يكون التعامل الإسرائيلي غير اللائق مع الدبلوماسيين الأتراك سبباً في التصعيد. آخر المواجهات بين البلدين كانت بسبب الاعتداء الإسرائيلي الوحشي على السفينة مرمرة التي كانت ضمن أسطول الحرية الذي شمل نحو ثمانين سفن محملة بالمعونات الإنسانية لقطاع غزة بهدف كسر الحصار المفروض عليه. ورغم أن السفينة لم تكن بتمويل تركي وتحمل أكثر من جنسية مختلفة، إلا أن هذا الاعتداء حوّل الأمر إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين خاصة مع مقتل ٩ من أعضاء الوفد المشارك بالقافلة (ثمانية أتراك وأمريكي من أصل تركي)، لتطالب بعدها أنقرة إسرائيل بالاعتذار رسمياً عن الحادث والموافقة على تشكيل لجنة تحقيق دولي ودفع تعويضات للجرحي وعائلات القتلى، لكنها مطالبت قوبلت بالرفض من الجانب الإسرائيلي

على لسان نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني آيالون لتتصاعد حدة الأزمة وتتوالى الاتهامات بين الجانبين^(٤٦).

لم تعتذر «إسرائيل» من تركيا بعد حادثة السفينة مرمرة، «وأرجأت الأمم المتحدة أكثر من مرة تقرير المر حول الحادثة، ثم تمّ تسريب مقتطفات منه تم الإشارة فيه إلى أن قرار إسرائيل بالسيطرة العنيفة على السفن بعيدا عن منطقة الحصار ومن دون تحذير مسبق قبل الإنزال كان مبالغاً فيه. إلا أن هذا التحقيق خلص إلى أن الأسطول تصرف بطريقة متهورة عندما حاول كسر الحصار البحري المفروض حول قطاع غزة، وجاء فيه أن الجنود الإسرائيليين واجهوا مقاومة عنيفة ومنظمة حين اعتلوا سطح السفينة.

كانت ردّة فعل تركيا من التقرير كبيرة، فقد أعلنت في ٢ أيلول ٢٠١١ عن طرد السفير الإسرائيلي وتخفيض تمثيلها الدبلوماسي في «إسرائيل» إلى مستوى السكرتير الثاني وتجميد الاتفاقيات العسكرية معها، ثم أعلن أردوغان تعليق العلاقات التجارية والعسكرية، وفي ٨ أيلول ٢٠١١ أعلن أردوغان أن السفن الحربية التركية سترافق أي قافلة مساعدات تركية متجهة إلى قطاع غزة، وطالب إسرائيل بإعادة ٦ طائرات من دون طيار، كان قد تم الاتفاق على تسليمها، ولم تعد في الوقت المحدد.

وفيما بعد انتقل التوتر إلى الأزمة القبرصية، مع بدء الجانب القبرصي اليوناني التنقيب عن النفط بمؤازرة إسرائيلية، تمثلت في تحليق طائرات عسكرية إسرائيلية من دون طيار فوق مناطق التنقيب، الأمر الذي دفع بالأترك إلى إعلان التنقيب من طرف واحد. وأرسلت أنقرة سفنًا حربية لحماية السفن التي تبحث عن موارد طاقة تحت مياه البحر إلى الجنوب والشرق من قبرص، إضافة إلى طائرات مقاتلة اخترقت المجال الجوي للجزيرة، كما أرسلت طائرات استطلاع على طول المياه الإقليمية لإسرائيل ولبنان. ونقلت صحيفة معاريف عن مصادر عسكرية أن مضايقات تقوم بها تركيا في البحر، مشيرة إلى أن ما يحدث يمكن وصفه بأنه احتكاك متعمد من قبل السفن التركية ليؤدي في نهاية الأمر لمواجهة عسكرية بحرية بين البلدين، وأضافت أن سفن البحرية التركية تقترب من السفن الإسرائيلية حول قبرص، حيث تقوم السفن التركية بإجراء اتصال لاسلكي مع السفن التجارية الإسرائيلية، ويقوم الضباط الأتراك بإعطاء الأوامر لقبطان السفن الإسرائيلية لتغير مسارها بذرائع مختلفة..

نجحت واشنطن إلى حد ما في احتواء التوتر بين البلدين دون أن تستطع إعادة العلاقات إلى مجاريها، بعد إجراء البلدين أكثر من جولة محادثات سرية بينهما بدءاً من (حزيران) ٢٠١١ لم تصل إلى أي نتائج. فأعلنت «إسرائيل» في ١-٢٠١١ تراجعها عن صفقة عسكرية أبرمتها مع تركيا قبل سنوات بعد أن أبلغت الحكومة شركة إلبيت سيسستمز بأنها لن تجدد رخصتها للتصدير المطلوبة لغرض تنفيذ الصفقة مع تركيا.... إذ أمرت وزارة الدفاع الشركة بوقف الصفقة وعدم تزويد تركيا بالعتاد العسكري المتطور

٤٦- خيال، نيفين - العلاقات التركية الإسرائيلية على صفيح ساخن - موقع أخبار مصر - ٢٠١٠/٠٦/١٧
<http://www.egynews.net/wps/portal/print?params=94029>

في أعقاب تدهور العلاقات بين الدولتين ، علّل الجانب الإسرائيلي إلغاء صفقات التسلح بالتخوف من تسرب معلومات حول هذه الأسلحة إلى دول معادية، وذلك في أعقاب تقارب العلاقات بين تركيا وإيران.

يذكر أنه توجد ٥٩ اتفاقية بين البلدين، بينها ١٦ اتفاقية عسكرية وأمنية تبلغ قيمتها سبعة مليارات ونصف المليار دولار. وهذه الصفقات تشمل شراء طائرات من دون طيار، وألف دبابة مدرعة من طراز «ميركافا ٣» بقيمة خمسة بلايين دولار، ومشروعاً مشتركاً لبناء صواريخ بقيمة ١,٥ بليون دولار، وتحديث طائرات «فانتوم» وتحديث دبابات وتأهيل طيارين أتراك وتدريب طيارين إسرائيليين في الأجواء التركية.

هذا التدهور السياسي لم ينعكس تدهوراً في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وعلى الرغم من التوترات التي تشهدها العلاقات التركية الإسرائيلية، وحسب المعطيات التي نشرها المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، ارتفع التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٠ (تصديرًا واستيرادًا) بنسبة ٢٩٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٩، وتدل مؤشرات عام ٢٠١١ على بداية انفراج اقتصادي أيضاً في العلاقات بين البلدين، فقد احتلت تركيا المرتبة الثالثة من بين الدول من حيث مجمل الصادرات الإسرائيلية لها. وفي الربع الأول من عام ٢٠١١ بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا نحو ٥٠٠ مليون دولار، بمعدل ارتفاع يصل إلى ٧٣٪ مقارنة مع الربع الأول مع عام ٢٠١٠، وهناك نحو ٦٥٠ شركة ومصنعاً إسرائيلياً تعمل في إطار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، تضاف إلى ذلك الشراكة التركية - الإسرائيلية في مشروع الغاب الزراعي الكبير والذي تعتمد فيه تركيا على الخبرة الزراعية والمساعدة الإسرائيلية^(٤٧).

«وفي حزيران عام ٢٠١٠، علّقت تركيا المحادثات حول مد خط أنابيب للغاز الطبيعي إلى «إسرائيل» في إطار مشروع النهر الأزرق الروسي - التركي ، رغم أن رئيس الوزراء الروسي (آنذاك) فلاديمير بوتين أرجع أسباب توقف المشروع إلى إسرائيل، دون الإشارة إلى أزمة أسطول الحرية وتأثيرها على العلاقات التركية - الإسرائيلية^(٤٨).

أدى هذا التصعيد إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كما ذكرنا ، إذ سحبت تركيا سفيرها من تل أبيب، وأدى أيضاً إلى تجميد عدد من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية المهمة لـ«إسرائيل»، وعلى الصعيد نفسه، أدى هذا الخلاف إلى إلغاء تركيا مناورة نسر الأناضول التي تجري بصورة دورية بين البلدين منذ عام ٢٠٠١، والتي تعتبر من أهم التدريبات العسكرية، ورغم التصاعد المستمر لحدة

٤٧-عباس، نائر - عام التباعد التركي - الإسرائيلي - إهانة سفير أنقرة وطردهم مبعوث تل أبيب .. والبلدان وقفا على حافة المواجهة العسكرية - صحيفة الشرق الأوسط - ٢ - ٢٠١٢ - ٢٠١٢.

٤٨-خيال، نيفين - العلاقات التركية الإسرائيلية على صفيح ساخن - موقع أخبار مصر - ٢٠١٠/٠٦/١٧ - <http://www.egynews.net/wps/portal/print?params=94029>

الخلاف بين أنقرة وتل أبيب إلا أن إسرائيل مازالت مصرة على تحسين علاقاتها مع تركيا وذلك حماية لمصالحها الاقتصادية والعسكرية والأمنية ، وأيضا للمحافظة على الحليف والصديق التركي في وجه الهجمة التي تتلقاها إسرائيل من قبل الرأي العام العربي والإسلامي .

ولإعادة أواصر التعاون بين البلدين، «كشف رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، عن أن تل أبيب وأنقرة تسعيان إلى إعادة مسار العلاقات السياسية بينهما إلى سابق عهدها. وشدد، في لقاء مع عدد من الصحفيين الأتراك على المصلحة المشتركة لكل من إسرائيل وتركيا، اللتين تتمتعان بالاستقرار في منطقة يسودها الاستقرار».

ولفتت صحيفة معاريف، إلى أنها المرة الأولى التي يجري فيها نتياهو لقاءً مع صحفيين أتراك منذ حادثة مرمرة، وأن كلامه يأتي استمراراً لنهج تحسين العلاقات بين البلدين ، وأكد قوله أن إسرائيل منفتحة على تلقي اقتراحات وساطة طرف ثالث في ما يتعلق بصيغة سحرية تسمح بتحسين العلاقات بين البلدين ، وعن الأسباب التي تدفع إسرائيل إلى تحسين علاقاتها مع تركيا في هذا التوقيت، أوضح نتياهو بأن ذلك يعود إلى أن الظروف ومصالحنا تغيرت، وينبغي أن نغير وضعنا الحالي^(٤٩).

٤٩ - حيدر ، علي - نتياهو يغازل أنقرة: المصلحة مشتركة-صحيفة الأخبار - ٢٦ تموز - ٢٠١٢ .

العلاقات التركية - الإيرانية

دخلت العلاقات التركية - الإيرانية «منذ تأسيس مصطفى كمال أتاتورك تركيا الحديثة سنة ١٩٢٣ مرحلة التهذئة، ولم تطرأ عليها أزمات، خلافاً لتاريخ هذه العلاقات المليء بالصراع الدموي بين الفرس والترك على الخلفية المذهبية الشيعية - السنية.. كان شاه إيران رضا بهلوي يعتبر أتاتورك مثالاً يحتذى به في ما يتعلق بسعيه نحو العلمانية وعلاقته بالغرب، وهندسته لتركيا بما يتواءم والحداثة الغربية خاصة بعد زيارته تركيا في الربع الثاني من القرن الماضي. أدخل الشاه طهران في تحالف عسكري مع انقره منتصف الخمسينات في ما سمي وقتئذ بحلف بغداد، وعلى الرغم أن تركيا كانت السبابة في الاعتراف بـ«إسرائيل» إلا أن علاقات البلدين كانت وطيدة مع أميركا و«إسرائيل» على زمن حكم الشاه... لكن أميركا كانت تعوّل أكثر على تحالفها الاستراتيجي مع تركيا كونها عضواً في حلف الناتو، ومع عمق العلاقة التي تربطها بأميركا و«إسرائيل»، لم تسع إيران بعد الثورة الإسلامية إلى التعاطي مع تركيا مثل ما تعاطت مع العالم العربي وباكستان وأفغانستان عبر تصدير الثورة وتغذية الحركات الإسلامية.

في مطلع التسعينات من القرن الماضي، بدأت أولى بوادر الخلاف التركي - الإيراني، عبر غض إيران الطرف عن نشاط حزب العمال الكردستاني فيها، ولم تكثف بدعم الكردستاني، بل اتهمت بدعم حزب الله التركي أيضاً، الذي أنشأته الاستخبارات التركية أصلاً لمواجهة المد الكردي، لكنه انقلب على الأتراك مطلع التسعينات. وبدأ الجاران يتبادلان الاتهامات في هذا الصدد، وتصاعدت الأزمة على خلفية اغتالات طاولت بعض الصحفيين الأتراك العلمانيين المنتقدين للسياسات الدينية في عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، فاتهمت أنقرة طهران بالتورط في تلك الاغتيالات وبدعم الكردستاني و حزب الله التركي، وكانت طهران تردّ بالنفي، وفي المقابل اتهمت إيران أنقرة بأنها تدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وحركة مجاهدين خلق. وبعد انتخاب السيد محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية سعى الجانبان خاصة في السنوات الأخيرة، للقيام بخطوات ملموسة لتمتين هذه العلاقات، فعقد البلدان اتفاقيات أمنية للحدّ من نشاطات المنظمات المناوئة لهما، فضلاً عن التوقيع على اتفاق لبيع الغاز الطبيعي لتركيا، والاتفاق على انشاء انبوب في هذا الصدد. ويشكل السياح الإيرانيون والمنتجات التركية المصدرة إلى إيران مصدر مهم للإيرادات التركية، إضافة للاستثمارات الإيرانية في تركيا والتي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات.

كان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في انتخابات عام ٢٠٠٢، واستمراره في السلطة دوراً كبيراً في تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين البلدين. وفي أول زيارة له لإيران حاول رئيس حزب الرفاه الإسلامي ورئيس الحكومة التركية السابق نجم الدين أربكان فتح صفحة

جديدة مع إيران، وعقد اتفاقية مهمة لنقل الغاز الإيراني إلى تركيا، ما مهّد لزيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي لتركيا سنة ١٩٩٧. كما قام الرئيس التركي السابق أحمد نجّدت سيزر بزيارة رسمية لإيران في حزيران ٢٠٠٢ شملت مدينتي طهران وتبريز ذات الغالبية الأذرية، وقام أردوغان بأول زيارة له إلى طهران صيف ٢٠٠٤. وتالت زيارات الوزراء والمسؤولين بين البلدين، على كافة الصعد وبخاصة الأمنية في ما يتعلّق بالتنسيق المشترك لمحاربة حزب العمال الكردستاني، فضلاً عن عقد اتفاقات اقتصادية.

هذا التقارب الإيراني - التركي أخرج تركيا أمام حلفائها الأميركيين والأوروبيين، ووضعها في مواجهة المجتمع الدولي، الذي شدّد حصاره على طهران، لعدم امتثالها للإرادة الدوليّة، التي تطالبها بوقف برنامجها النووي وعملية تخصيب اليورانيوم.

إزاء هذا الواقع، كانت تركيا غير مطمئنة لسياسات إيران في العراق ولبنان وفلسطين، وحاولت إيجاد دور لها في المنطقة يقوّض النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، بعد أن نجحت مع أميركا في تقويض نفوذها في جمهوريات آسيا الوسطى. والمؤثّر إلى عدم ثقة أنقرة بنيات طهران، قرار الأولى اختيار مدينة سينوب على البحر الأسود موقعاً لإقامة أول مفاعلاتها النووية من أصل ثلاثة تسعى تركيا لإقامتها، بعد إعلان إيران نجاحها في تخصيب اليورانيوم^(٥٠).

وإذا تتبعنا سياسات حكومات حزب العدالة والتنمية إزاء إيران نجد أنها تعكس إلى حد كبير سياسات الحكومات السابقة في الثمانينيات والتسعينيات، فتركيا كانت تنظر لإيران على أنها دولة قومية كبيرة ومهمة يجب إدارة العلاقة معها وليس مواجهتها. وعلى الرغم من أن الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ مثلت في مرحلتها الأولى تهديداً إيديولوجياً لتركيا والدول العربية في المنطقة، فإنه ينبغي عدم تضخيم تأثيرها في الطبيعة الأساسية في الشرق الأوسط وفي العلاقات التركية - الإيرانية. وكانت تركيا من أوائل الحكومات التي اعترفت بالنظام الإسلامي في طهران، ورفضت توقيع العقوبات عليها بعد أزمة الرهائن عام ١٩٨٠، وكذلك لعبت دوراً حيوياً خلال الحرب العراقية الإيرانية وتعاملت مع كلا الدولتين بوصفها الممر التجاري لهما إلى العالم^(٥١).

أما اليوم فتشهد العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية «علاقات جيدة، وتتوسط تركيا في أزمة الملف النووي الإيراني دون أن يرقى ذلك التعاون الاقتصادي والوساطة الدبلوماسية إلى مستوى التحالف بين البلدين. يملك البلدان قواسم مشتركة، فكلاهما دولتان غير عربيتان تحيطان بالدول العربية من الشمال، ولكلاهما مصلحة مشتركة في لجم الطموحات الكردية ضمن حدودهما السياسية. هناك تنسيق ضئيل بين تركيا وإيران في ملفات القوقاز وآسيا الوسطى، إضافة إلى تعاونهما الاقتصادي

٥٠ - أوسي، هوشنك - العلاقات الإيرانية - التركية بين تباين المسارات الإستراتيجية وتلاقي المصالح - شبكة فولتير - نقلاً عن صحيفة الحياة - ٣-٨-٢٠٠٨.

٥١ - بويراز، سردار - مقارنة العلاقات التركية - الإيرانية من منظار أوسع - مجلة شؤون الأوسط - ربيع ٢٠١٠.

عن طريق مد الغاز الإيراني إلى خط نابوكو عبر الأراضي التركية إلى أوروبا. وتشكل السوق الإيرانية أحد الركائز المهمة للصادرات التركية في الشرق الأوسط، وتستثمر تركيا في قطاع النفط الإيراني، وخصوصاً حقل بارس الجنوبي. وفي مقابل مجموعة القواسم المشتركة هناك أيضاً مشاكل تقف في تطوير هذه العلاقات، إذ يخوض البلدان منافسة تاريخية على الزعامة الإقليمية منذ خمسة قرون حيث تتصادم المنظومة القيمية لكلا النظامين وتتعارض التحالفات الدولية لكل منهما، تركيا تستثمر قوتها الناعمة وقوتها الاقتصادية وانفتاحها على الغرب لمد النفوذ، أما إيران فتفرض حضورها عبر مجابهة «إسرائيل» وتبني حركات المقاومة واصطدامها بالولايات المتحدة. وفي حين تعود تركيا إلى المنطقة بترحيب دولي وإقليمي، إلا أنها لا تملك التحالفات التي تفرض الإيقاع مثل إيران. ولا تعنى عودتها إلى المنطقة التصادم مباشرة مع إيران، أو الاستمرار بنمط العلاقات مع إسرائيل على غرار العقود السابقة... لن تؤيد تركيا ضربات عسكرية ضد إيران لحل أزمة ملفها النووي، لأن ذلك سيرتد على مصالحها في المنطقة، في الوقت الذي تعارض فيه تركيا امتلاك إيران للسلاح النووي لأن ذلك سيحسم التنافس التاريخي على الزعامة بينهما لمصلحة الأخيرة، فهي تتوسط في الملف النووي الإيراني باعتبارها المرجعية الإقليمية الأولى في المنطقة، وهو ما يساء فهمه أحيان كثيرة من الأطراف العربية. كما أن عودة تركيا إلى معادلات النفوذ في العراق وسورية تعنى الحد من الدور الإيراني في المنطقة^(٥٢).

٥٢- السياسات الإقليمية لحزب «العدالة والتنمية»: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟. د. مصطفى اللباد، مجلة شرق نامه - العدد السابع، يناير ٢٠١١.

الأزمة السورية والخلاف التركي - الإيراني

«شهدت العلاقات بين أنقرة وطهران بعد الأزمة السورية توتراً غير مسبوق في تاريخهما الحديث، وكان البلدان يحافظان على أطيح العلاقات بينهما من تبادل زيارات واستثمارات اقتصادية وغير ذلك، الا انهما على استعداد للتنافس في المنطقة بدءاً من الدول العربية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، وكان لسياسات تركيا في تصفير المشكلات مع جيرانها أثر في اقترابها من الموقف الإيراني حيث كانت أنقرة جزءاً من التحالف الغربي الذي يتبع سياسات معادية للقوى المعارضة للمشاريع الغربية في المنطقة لا سيما «إسرائيل». لكن تطورين مهمين بدلاً من السياسات التركية المتبعة.

الأول: موافقة تركيا (في قمة لشبونة في خريف ٢٠١٠) على نشر رادارات الدرغ الصاروخية في الأراضي التركية أي قبل اندلاع الثورات العربية. والثاني نشوب الثورات والاحتجاجات في العديد من البلدان العربية ولا سيما في سوريا. ورغم تكرار المسؤولين الأتراك أن الدرغ الصاروخية ليست موجهة ضد إيران، الا انه لا يمكن تصديق هذا الكلام، خصوصاً أن الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي قال حينها إنه لا فائدة من التعمية على الهدف من الدرغ الصاروخية في تركيا، لان هذه الصواريخ ستستهدف روسيا إضافة الى إيران. وأكثر من ذلك فإن هذه المنظومة تخدم وفقاً لمسؤول عسكري أمريكي الأمن «الإسرائيلي» حيث سيكون الرادار التركي قادراً على اكتشاف أي صاروخ إيراني قبل أن تكتشفه الرادارات الإسرائيلية بثلاث دقائق. ويؤكد نشر الدرغ الصاروخية أن تركيا لا تزال تابعة أمنياً لحلف شمال الأطلسي، وهو ما يؤثر سلباً في علاقاتها مع القوى المعادية للغرب.

ولكن تدهور الاوضاع في سوريا كان السبب الرئيس لعودة العلاقة بين البلدين الى التوتر، فإيران دافعت عن الرئيس بشار الاسد ودعمت برنامجه الاصلاحى، في حين قادت تركيا حملة قاسية منذ بدء الأحداث لإطاحة الأسد ولم تتردد في تسخير كل الطاقات لهذا الهدف من تنظيم المعارضة السياسية والعسكرية السورية ومدتها بالأسلحة وحشد الدعم الدولي لها. ولا ترى إيران في الموقف التركي سوى وسيلة لإضعاف محور المقاومة في المنطقة بإسقاط الحلقة السورية ومن بعدها العراقية، فتعزل إيران ويضم دورها على أكثر من مستوى سياسى وعسكري. وفي هذا السياق كان رفض إيران استئناف المفاوضات النووية مع مجموعة ١+٥ على الأراضي التركية، وفي المقابل بادرت تركيا إلى تخفيض استيراد النفط من إيران بنسبة ٢٠٪ رضوخاً لمحاولات الغرب الاستغناء التدريجى عن النفط الإيراني»^(٥٣).

٥٣- نور الدين، محمد - العلاقات التركية- الإيرانية إلى أين؟- موقع الرأي نيوز- الأزمة السورية والخلاف الإيراني- التركي.

وللتأكيد على الموقف الإيراني الداعم لسوريا رأى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران الإمام السيد علي خامنئي ” خلال لقائه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن إيران ستدافع عن نظام حليفها الإقليمية سوريا بسبب موقفها ضد إسرائيل، وشدد الإمام خامنئي، على أن إيران ستدافع عن سوريا بسبب دعمها مقاومة الصهيونية ، وأضاف إننا نعارض بحزم أي تدخل لقوات أجنبية في الشؤون الداخلية لسوريا... الإصلاحات التي بدأت هناك ينبغي أن تستمر. وحذر من أي مبادرة تقودها الولايات المتحدة لحل الأزمة في سوريا، مؤكداً أن بلاده ستعارض بحزم أي مشروع مماثل..

أما أردوغان فرأى إن المنطقة تواجه وضعاً صعباً تأمل تركيا إيجاد تسوية لها ، وأكد خلال لقائه الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد دعم موقف إيران في الملف النووي ، ورأى أن تركيا حكومة وشعباً دعمت على الدوام وبصراحة المواقف النووية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وستتابع هذه السياسة في المستقبل ، وأضاف أردوغان أن نجاد رحب بموقف تركيا الواضح والصريح بخصوص المسألة النووية الإيرانية ، ولا سيما أن أنقرة كانت قد عرضت استضافة المفاوضات المقبلة بين إيران ومجموعة ١+٥ (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا).

بدوره، وصف الرئيس الإيراني، العلاقات بين بلاده وتركيا بأنها تاريخية وراسخة وعميقة، وشدد على ضرورة تطوير هذه العلاقات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما أكد على ضرورة التعاون والبحث وتبادل وجهات النظر بين البلدين والعمل على إزالة العقبات القائمة في طريق توسيع حجم التبادل التجاري ولا سيما في مجال النفط والغاز.

وتمن الرئيس الإيراني عالياً المواقف الواضحة لتركيا في ما يتعلق بالموضوع النووي لبلاده، قائلاً إن إيران وتركيا تقفان إلى جانب بعضهما بعضاً في الكثير من الساحات الدولية وواجهتا على الدوام هيمنة الغربيين والمستكبرين باستقلالية وجدية. وأوضح ان للجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركيا أعداء مشتركين باعتبارهما بلدين مستقلين. وقال: إن المستكبرين لا يريدون أبداً أن تتقدم دول مثل إيران وتركيا وتكون قوية في الساحات الدولية، لذا فإن علينا التحلي باليقظة إزاء مؤامراتهم^(٥٤).

٥٤ - خامنئي لأردوغان: سندافع عن سوريا... ونرفض التدخل الأجنبي - صحيفة الأخبار - ٣٠-٣-٢٠١٢.

أحداث الربيع العربي

صمدت تركيا الرسمية بزعامه حزب العدالة والتنمية وزعامه أردوغان الى حد ما أمام جميع المطبات التي مرت بها على المستوى الداخلي، إلا أنها على مستوى السياسة الخارجية لم تحقق شيئاً من أحلامها وطموحاتها خاصة تجاه مواقفها من القضايا الإسلامية والعربية والنزاع مع إسرائيل. وإذا بسياسة تصفير المشاكل التي سارت عليها تركيا تكاد أن تكون حبراً على ورق خاصة في تعاطيها ومواقفها من الثورات العربية وعلى وجه الخصوص سياسة التدخل والموقف المنحاز من سوريا.

وتواجه «الدبلوماسية التركية في الشرق الأوسط تحدياً جسيماً في مواجهة أحداث المنطقة العربية، حيث إن تراجع أنقرة عن المبادئ الإستراتيجية الحاكمة لدبلوماسيتها الجديدة، والمتمثلة في التوجه شرقاً من خلال حسن الجوار وتصفير الخلافات، ومبدأ الوسيط النزيه غير المتحيز، قد يسبب انهياراً كبيراً في صورتها الدولية والإقليمية، وتدنياً لشعبية حزب العدالة والتنمية في الشارع التركي، هذا الانهيار سوف يصب بالضرورة في مصلحة السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

وبالتالي، فليس أمام السياسة الخارجية التركية في ظل الظروف القائمة في المنطقة العربية، إلا اللجوء إلى المناورات السياسية، وذلك حتى يتبين لأنقرة بوضوح الوجهة النهائية لمسار الأحداث في سوريا تحديداً، ذلك ان سوريا دولة بالغة الأهمية للأمن القومي التركي، باعتبارها دولة جوار جغرافي مباشر. ولكن هذه المناورة ستتم في إطار استمرار التوجه الاستراتيجي للسياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية، لان التراجع عنه ستكون له تداعيات لا يمكن أن تتحملها القيادة السياسية التركية داخلياً وإقليمياً ودولياً^(٥٥).

وإذا عدنا إلى موقف تركيا من الحراك في الشارع العربي والأزمة السورية نجد أنها دعمت الثورة المصرية فكانت منذ بداية الثورة «مع إزاحة الرئيس المصري حسني مبارك، ووقفت في البداية مع معمر القذافي، وكانت غائبة عن موقف عملي من اليمن ولم يسعفها الوقت لتعلن موقفاً من الثورة التونسية. وعندما جاء الدور إلى سوريا كانت أنقرة تمر بالامتحان الأصعب، انقلبت تركيا على علاقاتها

٥٥- عبد العظيم، خالد- العثمانية الجديدة : تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٨٧- ٢- ٢٠١٢.

الإستراتيجية مع سوريا بقيادة الأسد ووقفت خلف المعارضة السورية، فنظمت وشكّلت مع فرنسا المجلس الوطني برئاسة برهان غليون، واحتضنت ودعمت بالتدريب والسلاح جيش سوريا الحر بقيادة العقيد رياض الأسعد، ودعا أردوغان الأسد للتنحي، وكان سبباً إلى فرض عقوبات اقتصادية على سوريا، وتحولت علاقاتها مع سوريا من نموذج يشار إليه إلى نموذج مضاد انبعثت خلاله كل الحساسيات المذهبية والقومية.

وبسبب سوريا توترت العلاقات التركية مع إيران مع اتهام طهران لأنقرة بأنها تحاول الإخلال بالتوازنات الإقليمية، وبضرب محور الممانعة والمقاومة... وانتقل الانزعاج الإيراني من تركيا إلى مرحلة التهديد بضربها عسكرياً إذا تطلب الأمر، والغضب الإيراني من تركيا لم يكن فقط بسبب محاولات تركيا إسقاط حليف إيران في المنطقة، أي النظام السوري، بل أيضاً لأن تركيا نصبت في العام ٢٠١١ رادارات الدرع الصاروخية في ملاطيا التي هي رأس حربة أطلسية ضد الصواريخ الإيرانية والروسية. وهنا دخلت روسيا على خط التوتر مع طهران وأطلقت بدورها تهديدات على لسان الرئيس الروسي ميديفيد بأن روسيا سوف تضرب قواعد الدرع الصاروخية أينما وجدت ومنها تركيا.

وانعكس الخلاف التركي- الروسي على الواقع الاقتصادي، حيث ألغت أنقرة اتفاقية استيراد الغاز من موسكو رغم أهميتها الإستراتيجية لتركيا. وبهذا، كسبت تركيا وحزب العدالة والتنمية تعاطف الفئات ذات التوجهات الإسلامية في الشارع العربي، لكنها فقدت تعاون ودعم جانب آخر من الشارع العربي الذي يعتبر تركيا منحازة إلى الإسلاميين دون التيارات الأخرى. كما فقدت تركيا أحد أهم عناصر سياستها الخارجية وهي تفسير المشكلات بعدما ساءت العلاقات إلى درجة الصفر مع سوريا والعراق وإيران وروسيا وقبرص وإسرائيل وفرنسا وأرمينيا وحتى مع لبنان إلى حد كبير^(٥٦).

الموقف التركي من الأزمة السورية

منذ بداية الأزمة في سوريا والموقف التركي يأخذ منحى تصاعدياً يوماً بعد يوم ، فقد كثفت تركيا نشاطها تجاه سوريا بإرسال وزير خارجيتها احمد داود اوغلو وبعضاً من وزراءها و مندوبيها لجلس نبض السياسة والنظام في سوريا وتقديم النصح لهم ودعوة أركان النظام إلى الإصلاح وإجراء انتخابات نيابية جديدة... ، ومع تطور الأزمة جاء رد الفعل عكسياً تماماً فالتجهدت تركيا بشكل سلبي نحو سوريا وذلك بوضع هدف أمام نصب أعينها وهو إسقاط نظام بشار الأسد ، وتغيير النظام الحالي بأكمله ، وفي سبيل نجاح المخطط التركي قامت تركيا بدعم جميع أركان المعارضة وعقدت على أراضيها العديد من المؤتمرات وقدمت لهم المال والدعم العسكري واللوجستي ، وأقامت لهم معسكرات تدريب ، حتى أنها دعمت اللاجئين السوريين على حدودها ونصبت لهم مخيمات ووفرت لهم القدر المستطاع من متطلبات العيش على أراضيها.

اتخذت جميع المواقف التي عبر عنها أردوغان موقفاً سلبياً من سوريا ، وفيما يلي أهم المقتطفات من هذه المواقف وتدرجها الزمني ضمن تسلسل الأحداث في سوريا.

- «في ٢٤ كانون الأول عام ٢٠٠٩ شكر رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الرئيس السوري بشار الأسد في مؤتمر صحفي جمعتهما في دمشق بعد اختتام الاجتماع الأول لمجلس التعاون الاستراتيجي، (شقيقي الغالي فخامة الرئيس الأسد)، معبراً عن شعوره وكأننا في دارنا.

- في ٩ كانون الثاني عام ٢٠١٠ ، قال وزير الخارجية احمد داود اوغلو ، خلال لقاء مع نظيره السوري وليد المعلم في أنقرة، إن العلاقة بين دمشق وأنقرة ستغير مصير المنطقة.

- في ٢٢ كانون الأول عام ٢٠١٠ ، وقعت دمشق وأنقرة ١١ وثيقة خلال الاجتماع الثاني لمجلس التعاون الاستراتيجي السوري - التركي ، بينها اتفاق للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والعمل على رفع قيمة التبادل التجاري بين البلدين من ملياري دولار إلى خمسة مليارات دولار.

- في نيسان ٢٠١١ بدأت تصريحات المسؤولين الأتراك تتغير ، وذلك بعد أن عقد المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا محمد الشقفة مؤتمراً صحافياً في اسطنبول أشاد فيه بحكومة حزب العدالة والتنمية.

- في ٢٦ نيسان ٢٠١١ ، حث أردوغان الرئيس السوري على ضبط النفس.

- في ٢٩ نيسان ٢٠١١ ، قال احمد داود اوغلو إن تركيا تتوقع أن تقوم الإدارة السورية بإصلاحات وتتخذ خطوات ملموسة ، مؤكداً في اليوم التالي أن تركيا ترفض التدخل الأجنبي في سوريا.

- في ٢ أيار ، قال غول إن تركيا ، ستتخذ إجراءاتها الخاصة في حال اتجهت التطورات في سوريا

إلى السيناريو الأسوأ، فيما أعرب أردوغان عن قلقه من وصول الأمور في سوريا إلى ما يشبه «أحداث حماه» عام ١٩٨٢.

- في ١٢ أيار ٢٠١١، قال أردوغان إنه طلب تدريب الحكومة السورية على الديمقراطية لكن الطلب لم يلبّ، مشيراً إلى أن أنقرة تنظر إلى ما يجري في سوريا على أنه مسألة داخلية. وفي ١٣ أيار، اعتبر أردوغان أن الأسد تأخر في الإصلاحات.

- في ٢١ أيلول، دفع أردوغان خطابه إزاء دمشق نحو مرحلة جديدة، حيث أعلن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن كل نقطة دم تهرق في سوريا توسّع الهوة بين الشعب السوري والقيادة، لكنه، غداة لقائه مع الرئيس الأميركي باراك أوباما، أشار أيضاً إلى عزمه الاستمرار في حث دمشق على القيام بإصلاحات.

- في ٢٣ أيلول، نقلت أنقرة تعاملها مع الأزمة في سوريا إلى مستوى أكثر خطورة عندما أعلن أردوغان أن أنقرة بدأت بتطبيق قرار حظر مرور الأسلحة إلى دمشق، وأنها لم تعد تثق بالأسد.

- في ٢٥ أيلول، قال أردوغان في نيويورك، رغبتنا هو أن يتم التوصل إلى قرار في سوريا بشأن مطالب الشعب...أمنيتنا اليوم أن يتجاوب بشار في سوريا مع مطالب الشعب ويتخذ قراره ويتنحى عن السلطة^(٥٧).

وفي إطار المواقف التركية من سوريا، قال رجب طيب أردوغان إن تركيا تعد مبادرة جديدة مع الدول التي تعارض الحكومة السورية وقمعها الدموي للاحتجاجات واصفا استخدام الصين وروسيا حق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرار للأمم المتحدة بشأن سوريا بالفشل الذريع. وأضاف في اجتماع في أنقرة مع حزبه اننا سنبدأ مبادرة جديدة مع الدول التي تقف إلى جانب الشعب وليس الحكومة السورية. نحن نعد ذلك^(٥٨).

وفي موقف آخر يميل نحو الليونة والدبلوماسية، رأى رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، «أنّ ما يحصل في سوريا هو نتيجة لعدم اتخاذ الرئيس السوري بشار الأسد الخطوات الإصلاحية اللازمة في الوقت المناسب، رغم كشفه أنه أمضى أكثر من عام وهو يتحاور مع الأسد في ضرورة اتخاذ قرارات تصبّ في هذا الاتجاه، وتابع، اجرينا محادثات (دامت لعام كامل أو أكثر) عن حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين وتغيير قانون الانتخابات، والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية، إلا أن الأسد تأخر في اتخاذ تلك الخطوات، وبهذه الطريقة، وصلنا إلى ما نحن فيه اليوم، وعن العرض التركي بمساعدة النظام السوري على استلهاام الإصلاحات المطلوبة، قال أردوغان إن حزبه عرض

٥٧- تسلسل تدهور مواقف أردوغان من الأسد- صحيفة السفير - ٦-١٠-٢٠١١.
٥٨- دول أوروبية تسحب سفراءها واتجاه لفرض عقوبات أوروبية على البنك المركزي السوري- صحيفة اللواء - ٨-٢-٢٠١٢.

تدريب حكومة الأسد على العمل الديمقراطي قبل بدء التظاهرات في سوريا ، لكن العرض لم يُلبَ...
وتابع أردوغان ، أن الوقت لا يزال مبكراً جداً لدعوة الأسد إلى التنحي عن الحكم، وهذا القرار يعود إلى الشعب السوري، معرباً عن أمله بألا تتضرر سوريا من الأحداث الجارية حالياً، لأنّ على الوحدة السورية أن تستمر قوية... غير أنه عاد وأعرّب عن اقتناعه بأن الأسد سيّخذ الخطوات اللازمة، حيث رأى في كل زيارته لسوريا حب الناس لبشار الأسد، ورأى أنه لا يمكن للأسد أن يرفض مطالب شعبه بالسلام والديمقراطية»^(٥٩).

وفي موقف أكثر حدةً وتصعيداً بين البلدين بعد الأزمة السورية ، وذلك بعد إسقاط سوريا الطائرة التركية التي انتهكت المجال الجوي السوري ، ” حذر رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان (في إفطار رمضاني) سوريا من الرد بالمثل على أي حادثة مماثلة من اجل ألا تتكرر مثل هذه الحوادث، وأعاد أردوغان التذكير بالرواية التركية وهي أن الطائرة التركية انتهكت المجال الجوي السوري للحظات، وهذا يحدث بين الدول، فيصار إلى توجيه إنذار، فيما سوريا تعاملت بعدائية مع الحادثة وأطلقت النار من دون إنذار، وقال أردوغان إن تركيا، وكى لا تتكرر الحادثة، غيرت من قواعد الاشتباك. وإذا لم يأخذ النظام السوري درسا من ذلك، واستمر في مواقفه العدوانية، فلن تتردد تركيا في الرد بالمثل على حوادث مشابهة.

وشن أردوغان هجوماً على الرئيس السوري قائلاً انه سيرحل عاجلاً أو آجلاً. وقال إن ، المجازر التي ارتكبتها هذا النظام في الأيام الأخيرة إعلان للعالم بأنه يتجه إلى نهايته. ونؤمن بأن الشعب السوري هو اليوم أقرب إلى النصر من أي وقت مضى... ومن وقف إلى جانب الخطأ لا الحق، والظلم لا المظلوم، سوف ينجح منه التاريخ ويحاسبه.

وأشار أردوغان إلى أن «إننا في تركيا نصغي لصوت الضمير ونعطي ردة فعلنا ليس وفقاً لمصالحنا بل انطلاقاً من كوننا بشراً. ويجب ألا يفهم احد خطأ ردود فعلنا ويحرفها عن هدفها. وتابع، نحن بلد لا يقيم علاقاته على أساس المصلحة بل الضمير. نحن بلد استطاع أن يقيم حواراً مع إيران والعراق وفي الوقت ذاته مع الولايات المتحدة وروسيا واستطاع التحدث معهم باللغة نفسها...»^(٦٠).

أعاد الموقف السلبي الذي اتخذته تركيا تجاه سوريا السياسة الخارجية التركية عشر سنين إلى الوراء، وهذا ما عبّر عنه الكاتب والأكاديمي الإسلامي التركي علي بولاتش في مقالته في صحيفة زمان الإسلامية الموالية والداعمة لحزب العدالة والتنمية ، وعن هذا الأمر يقول بولاتش ” إن سببين كانا وراء اعتلال سياسة تركيا الخارجية. الأول هو التزامات تركيا، والثاني النواقص البنوية للنموذج الذي يراد

٥٩- أردوغان: الأسد صديق لكنه تأخر في الإصلاح... وأحداث سوريا شأن داخلي تركي - صحيفة الأخبار - ٢٠١١-٥-١٣.

٦٠- نور الدين، محمد - أردوغان يجدد تهديداته لسوريا: تغيير قواعد الاشتباك بعد حادثة الطائرة - صحيفة السفير - ٢٥-٧-٢٠١٢.

أن يكون مثالا للمنطقة. وهناك سبب ثالث يمكن أن يضاف وهو المقاربة واللغة الاتحادية (نسبة لجمعية الاتحاد والترقي العثمانية التي مارست سياسات قمعية وعنصرية بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩) والعثمانية الجديدة والقومية التي طبعت السياستين الداخلية والخارجية لتركيا والتي أخافت دول المنطقة.

ويرى بولاتش أن مستوى التكتيك في السياسة الخارجية خلال السنوات الأخيرة كان ناجحاً: تصفير المشاكل مع الجيران، القوة الناعمة، أولوية العلاقات التجارية - الاقتصادية، وغير ذلك. وأعطت هذه التكتيكات نتائج من إيران إلى مصر وأفريقيا. لكن تركيا كانت أمام حقيقة مرة، وهو أنها في كل خطواتها كانت محكومة بأن تأخذ في الاعتبار التزاماتها مع الغرب. ولكن ما إن بدأت تركيا تتصرف كما لو أنها خرجت من مستوى التكتيك إلى أن تتصرف باسمها فقط في المنطقة حتى رفع الغرب لها لافتة توقيفي...

لقد ذكر هؤلاء تركيا أنها حليفة للغرب وأنها عضو في حلف شمال الأطلسي، ولها مسار مع الاتحاد الأوروبي ولها شراكة مع الولايات المتحدة، ولا يمكنها أن تلعب دوراً في المنطقة من دون الخطوط التي رسمتها لها أوروبا والولايات المتحدة، وهذا يعني أن الحرية المعترف لأنقرة بها من جانب الغرب في السنوات العشر الأخيرة ليست إستراتيجية بل تتصل بالمجال التكتيكي ليس إلا. وفي الأساس فإن الإذن المعطى لتركيا للقيام بسياسات تكتيكية لا يعود إلى حكومات العدالة والتنمية بل إلى حكومات طورغوت أوزال...

وعلى هذا الأساس انفتحت تركيا على الشرق الأوسط والبلقان وآسيا الوسطى. وتوصل حزب العدالة والتنمية إلى هذه النتيجة. وبناء عليها تحركت تركيا: علاقات عالية المستوى مع إيران، مجالس تعاون إستراتيجية مع العراق وسوريا، تطوير العلاقات مع دول الخليج. وما إن انفتحت الطريق أمام الإخوان المسلمين حتى كانت أميركا وأوروبا ترسل إلى تركيا ما مفاده أنت عضو في التحالف الغربي. تحركي بالتنسيق معنا... قبلت تركيا فرنسا في الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي وسكنت على انتخاب أندرس فوغ راسموسن أميناً عاماً للحلف ووافقت على انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ونصبت الدرع الصاروخية في ملاطية. وشاركت في عمليات الأطلسي في ليبيا. ولم تعارض عسكرة المعارضة السورية، ولعبت في لبنان الورقة الخاسرة، كما وقفت في العراق خلف البعثيين السابقين بحجة أنهم سنّة، مثيرة غضب غالبية الشيعة، وبذلك أغلقت المنطقة أبوابها أمام تركيا.

ويتابع بولاتش قائلاً، من هذه التجربة نخرج بخلاصة أن تركيا لا يمكن أن تتحرك في المنطقة بسياسة مستقلة. وفي حال تقدمت بعض الشيء يأتي الغرب ويذكرها أن لها حدوداً لا يمكن تجاوزها لأننا بلد تحت الوصاية. والتزاماتنا تجاه الغرب تعرضنا للربح إذا أجرينا حساباتنا بالقرش والى الخسارة إذا أجرينا الحسابات بالليرة^(٦١).

٦١- نور الدين، محمد - هكذا خسرت تركيا جيرانها - صحيفة السفير - ٢٧-١-٢٠١٢.

- موقف حزب العدالة والتنمية من الاحداث في ليبيا

بخلاف تأييد حزب العدالة والتنمية لثورتي تونس ومصر، كان موقفه مترددا ومتقلبا فيما خص ليبيا.

حرصت تركيا، في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية التي انطلقت في ١٧ شباط ٢٠١١، «على المهادنة والصمت وعدم إصدار أي موقف رسمي يحدّد خياراتها تجاه أحد الطرفين، واتسم الموقف التركي في هذه المرحلة بالحياد، واتسق مع الموقف الإقليمي والدولي الداعي إلى الاستجابة لطلبات المجتمع الدولي في وقف العنف ضد المدنيين، وأبقت اتصالاتها مفتوحة مع القذافي.

ولكن بعد صدور القرار رقم ١٩٧٠ الذي فرض عقوبات قاسية على نظام القذافي وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، دعمت تركيا هذا القرار، ودعت إلى عدم الإضرار بالشعب الليبي عند تطبيقه وعدم الإخلال بأمن الأجانب المتواجدين في هذا البلد. كما عارضت فرض حظر الطيران في الأجواء الليبية، وتعرض موقفها لكثير من الجدل في الشارع العربي والأوساط الإعلامية العربية حول النوايا الحقيقية لتركيا. وجاء ذلك عقب تصريحات لاردوغان في منتدى قادة التغيير في اسطنبول في ١٤ آذار ٢٠١١ عندما قال: ان التدخل العسكري من قبل الناتو في ليبيا أو أي دولة أخرى ستنتج عنه آثار عكسية تماما...^(٦٢).

كما حدّد رجب طيب اردوغان، موقف تركيا من التدخل في ليبيا إذ اعتبر «انه إذا كان لحلف الناتو أن يدخل ليبيا فمن اجل التأكيد أن ليبيا هي لليبيين، وأن ثرواتها هي لشعبها، وليست للتقاسم بين الآخرين. وشدّد على انه يجب إعطاء الفرصة لليبيين كي يقرروا مصيرهم بأنفسهم، وعدم تحوّل العمليات إلى احتلال، موضحا انه يجب إنهاء العمليات العسكرية».

وكذلك أعرب وزير الخارجية احمد داود اوغلو عن استيائه من طريقة تشكيل التحالف الدولي. وقال، إن هناك آلية قانونية دولية من أجل تشكيل مثل هذا التحالف. ونحن لسنا على قناعة بأن هذه الآلية قد احترمت بما فيه الكفاية. ورأى أن تشكيل التحالف في اجتماع سريع لم يكن متناغما مع ضرورة أن يكون ذلك بإشراف الأمم المتحدة وفي إطار القرارات الدولية.

ووضع احمد داود اوغلو مع الرئيس الثاني للأركان أصلان غونير ورئيس الاستخبارات حاقان

٦٢- النعيمي، زياد عبد الوهاب - مركز الدراسات الإقليمية يبحث موقف تركيا من الثورات العربية - ملتقى أبناء الموصل - ١١-٧-٢٠١٢. <http://www.mosul-network.org/index.php?do=article&id=19877>

فيدان الخطوط الأساسية للسياسة التركية تجاه الوضع في ليبيا:

١- الانسجام مع أي قرار يتم اتخاذه على مستوى حلف شمال الأطلسي.

٢- عدم مشاركة تركيا في أي عمليات قصف مباشرة للأراضي الليبية، مع ذلك يمكن أن تشارك الطائرات العسكرية التركية في مراقبة منطقة حظر الطيران التي أقرتها الأمم المتحدة. كما يمكن للسفن الحربية التركية أن تشارك في مراقبة الحظر البحري على ليبيا، لكن من دون استخدام السلاح تحت أي ظرف من الظروف.

وقفت المعارضة التركية صفا واحدا خلف الحكومة بعدم المشاركة في أي عمليات عسكرية ضد ليبيا، وقال زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو إن موقف الحكومة تجاه ليبيا ليس خاطئا، داعيا القذافي لنقل البلاد إلى حكم ديمقراطي. وبدوره، رأى زعيم حزب الحركة القومية دولت باهتشي أن موقف الدولة بعدم الموافقة على تدخل أطلسي في ليبيا سلوك سليم. وأضاف إن ما يجري بدءا من تونس إلى مصر واليمن والبحرين فليبيا هو جزء من تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير. وأيضا دعا رئيس حزب صوت الشعب الإسلامي نعمان كورتلوش إلى عقد مؤتمر دولي في اسطنبول من أجل إحلال السلام في ليبيا، مشددا على وجوب عدم تقديم تركيا لقوات التحالف أي مساعدة لا مدنية ولا عسكرية^(٦٣).

أمام هذه الوقائع والمواقف التي عرضناها للموقف التركي من الأزمة السورية ومن الحراك العربي نجد أن تركيا بموقفها العدائي تجاه سوريا وقعت بمطبات كبيرة على مستوى سياستها الخارجية وخاصة علاقاتها مع دول الجوار، وعلى مستوى العلاقة مع الداخل التركي وهي بذلك صوّبت سهام المعارضة التركية وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري وغيرها من الأحزاب التركية تجاه حزب العدالة والتنمية، وخرجت المواقف التركية الداخلية من حدودها القومية لتقع في مشاكل متعددة منها المعوقات الاثنية والعرقية، أهمها المشاكل التي عانت منها الطائفة العلوية في تركيا منذ بداية الأزمة في سوريا والاستفزازات العنصرية الكثيرة التي تتعرض لها من اعتداء وانتهاك لحرمان المنازل والممتلكات، كما فتح أردوغان ووزير خارجيته الأبواب أمام الرياح العاتية التي يمكن أن يتلقاها من الأكراد في الداخل التركي ومن مجموعات حزب العمال الكردستاني المرابطة على الحدود التركية - السورية والحدود التركية العراقية. وخسر حزب العدالة والتنمية كثيرا من شعبيته داخليا بعد مواقفه تجاه سوريا نتيجة أواخر التقارب والتصاهر والمصالح الاقتصادية بين الشعبين، عدا عن الكثير من الخسائر على المستوى الاقتصادي والأمني حيث أصبحت الحدود التركية مستباحة ومفتوحة أمام مختلف الشعوب بحجة دعم المعارضة السورية.

٦٣- نور الدين، محمد - تركيا تفشل تدخلا أطلسيا في ليبيا: الهجوم التركي يستهدف ثروات البلد - صحيفة السفير

إذا، سقطت سياسة تصفير المشاكل التي اعتمدها حكومة أردوغان ووزير خارجيتها احمد داوود اوغلو ، فهو لطالما اقنع نفسه وأركان حكومته بان النظام السوري زائل وقابل للسقوط في ثلاثة أشهر ووضع نصب أعينه إنهائه، نجد أن دواد اوغلو سقط في الامتحان ووقع في مستنقع الأزمة السورية ، فإذا لم يذهب النظام السوري سوف تتغير كافة المعادلات التي وضعها داود اوغلو وسيجد نفسه خارج معادلة حزب العدالة والتنمية بسبب سياسته الخاطئة التي كلفت تركيا الكثير على كافة المستويات الاقتصادية والأمنية ، لان النموذج السوري يختلف كثيرا عن نماذج الأزمات والثورات التي مرت بها اليمن ومصر وليبيا وتونس .

المراجع

- صحيفة الاخبار
- صحيفة الحياة
- صحيفة السفير
- صحيفة الشرق الاوسط
- صحيفة اللواء
- صحيفة المستقبل
- صحيفة النهار
- مجلة السياسة الدولية
- مجلة شرق نامة
- مجلة شؤون الاوسط
- مجلة الغدير
- مجلة الكفاح العربي
- مجلة وجهات نظر
- نور الدين، محمد - قبة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار للنشر - بيروت ط ١ - نيسان ١٩٩٧
- غانم ، ابراهيم البيومي - مركز الجزيرة للدراسات - الدوحة - ٢٠١٠ - (ضمن دراسة جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية - الأوروبية)
- موقع قصة الإسلام - <http://www.islamstory.com>
- موقع السكينة - <http://www.assakina.com/center>
- موقع شبكة تركيا اليوم - <http://turkeytoday.net>
- ملتقى أبناء الموصل - <http://www.mosul-network.org>
- موقع الرأي نيوز - <http://www.alraynews.com>
- موقع أخبار مصر - <http://www.egynews.net>
- موقع دنيا الرأي - <http://pulpit.alwatanvoice.com>
- موقع إسلام ويب - <http://www.islamweb.net>
- موقع مركز القاهرة للدراسات التركية - www.kahireturk.org
- موقع الجزيرة نت - <http://www.aljazeera.net>
- موقع إخوان ويكيبيديا - <http://www.ikhwanwiki.com>
- موقع حزب العدالة والتنمية التركي - <http://www.akparti.org>
- موقع إسلام أون لاين - <http://www.islamun.com>
- موقع وكالة الأنباء الكويتية - كونا <http://www.kuna.net.kw>
- موقع صحيفة الفجر الجزائرية - <http://www.al-fadjr.com>
- موقع عربي برس - <http://www.arabi-press.com>
- موقع قناة العربية - <http://www.alarabiya.net>
- موقع القدس <http://www.alquds.com>